



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الخامسة والعشرين
من الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الحادي عشر
المنعقدة في ٢١ / رمضان / ١٤١٣ هجرية الموافق
١٤ / ٣ / ١٩٩٣ ميلادية.

(الجلد ٣٠)

(العدد ٢٥)

جدول الأعمال

الصفحة

٤
٤

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.
- أ - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد ابراهيم خريسات.
- ب - طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور همام سعيد.
- ج - طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور محمد ابو فارس.
- د - طلب اجازة مقدم من سماحة السيد عبد الباقي جو.
- هـ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد سلطان العدوان.
- و - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد عطا الشهوان.
- ز - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد احمد الكفاوين.
- ي - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد زياد الشويخ.

هكذا من الأهل

الصفحة

- ٣ - الردود على الاستئلة :
- ١ - كتاب معالي وزير العمل رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي رقم (٤٤٢٣) تاريخ ١٩٩٣/٣/٢ ، جوابا على السؤال رقم (٤٨) المقدم من سعادة النائب السيد بسام حدادين .
- ٤ - قرارات اللجان :
- ١٩ ١ - قرار اللجنة القانونية رقم (٢١) تاريخ ١٩٩٣/٣/٨ ، والمتضمن مشروع قانون الجرائم الاقتصادية لسنة ١٩٩٠ ، المعاد من مجلس الاعيان .
- ٢ - قرار اللجنة القانونية رقم (٢٢) تاريخ ١٩٩٣/٣/٨ ، والمتضمن مشروع قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩١ ، المعاد من مجلس الاعيان .
- ٥٥ ٥ - مناقشة طلب المناقشة رقم (٣) حول اسس وقواعد التعيين في الوظائف العامة .
- ٦ - جلسة خاصة .
- ٧٨ * تم تأجيل الجلسة الخاصة الى جلسة لاحقة تم عقدها في ١٩٩٣/٣/٢٩ .
- ٧٨ ٧ - ما يجد من اعمال .
- ٧٨ ٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
- * عينت يوم الاثنين الساعة العاشرة صباحاً ١٩٩٣/٣/١٥ .

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاحد) الموافق ٢١ / رمضان / ١٤١٣ هجري ، الواقع في ١٤ / ٣ / ١٩٩٣ ميلادي ، عقد مجلس (النواب) جلسته (الخامسة والعشرين) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (معالي الدكتور عبداللطيف عربيات) وحضور امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي) .

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة :
ابراهيم خريسات ، الدكتور همام سعيد ،
الدكتور محمد ابو فارس ، عبد الباقي جو ، عطا
السهوان ، احمد الكفاوين ، زياد الشويخ .

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السيد :
سلطان العدوان .

وتغيب عن الجلسة من الاعضاء السادة :
ليث شبيلات ، محمد فارس الطراونه ، ذيب
انيس ، ابراهيم الغبابشة ، الدكتور نايف ابو
تايه .

وحضر من الحكومة :

- ١ - سيادة الشريف زيد بن شاكس : رئيس الوزراء وزير الدفاع .
- ٢ - معالي السيد ذوقان الهنداوي : نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم .
- ٣ - معالي المهندس علي السحيمات : نائب رئيس الوزراء وزير النقل .

- ٤ - معالي الدكتور كامل ابو جابر : وزير الخارجية .
- ٥ - معالي الدكتور عبدالله النصور : وزير الصناعة والتجارة .
- ٦ - معالي الدكتور عوض خليفات : وزير التعليم العالي .
- ٧ - معالي السيد ابراهيم عز الدين : وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء .
- ٨ - معالي الدكتور زياد فريز : وزير التخطيط .
- ٩ - معالي السيد يوسف المبيضين : وزير العدل .
- ١٠ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي : وزير العمل .
- ١١ - معالي السيد جمال الصرايرة : وزير البريد والاتصالات .
- ١٢ - معالي المهندس سعد هائل السرور : وزير الاشغال العامة والاسكان .
- ١٣ - معالي المهندس سمير قعوار : وزير المياه والري .
- ١٤ - معالي السيد جمال حديثة الخريشا : وزير دولة .
- ١٥ - معالي السيد جودت السبول : وزير الداخلية .
- ١٦ - معالي الدكتور عبدالرزاق طيبيشات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .
- ١٧ - معالي السيد عاطف البطوش : وزير الدولة للشؤون البرلمانية .
- ١٨ - معالي الدكتور محمود السمرة : وزير الثقافة .
- ١٩ - معالي السيد محمد السقاف : وزير

هكذا من الاعمال

التموين.

٢٠ - معالي الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.

٢١ - معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير الزراعة.

٢٢ - معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

وحضر من الامانة العامة السادة:

الدكتور حسين ابو عرابي، علي الحسين، محمد الرديني، حمد الغريز.

١ - افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل بسم الله نفتح الجلسة، الاستاذ الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم من اعفاء السيد الامين العام من تلاوته.

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات:-

أ - طلب اجازة مقدم من منعادة النائب ابراهيم خريسات.

ب - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيدي.

ج - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد ابو فارس.

د - طلب اجازة مقدم من سماحة النائب عبد الباقي جمو.

هـ - طلب معذرة مقدم من معالي النائب سلطان العدوان.

و - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب عطا الشهبان.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اجازة ومعذرة السادة النواب.

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٣ - الردود على الاسئلة.

١. كتاب معالي وزير العمل رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي رقم (٤٤٢٣) تاريخ ١٩٩٣/٣/٢، جواباً على السؤال رقم (٤٨) المقدم من سعادة النائب السيد بسام حدادين.

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم ٦١٣/١٧/١٦/٣

التاريخ ١٤١٣/٧/١٥ هـ

الموافق ١٩٩٣/٢/٧ م

معالي وزير العمل

أبحث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (٤٨) تاريخ ١٩٩٣/٢/٦ والمقدم من سعادة النائب السيد بسام حدادين.

رجاء الاطلاع والاجابة عليه خلال المدة

القانونية.

واقبلوا الاحترام،

رئيس مجلس النواب

د. عبداللطيف عريبات

نسخة: الى سعادة النائب بسام حدادين.

نسخة: الى سجل الاسئلة.

معالي السيد رئيس مجلس النواب

الاکرم.

تحية واحترام،

ارجو احالة الاسئلة التالية الى معالي

السيد وزير العمل - رئيس مجلس ادارة المؤسسة

العامة للضمان الاجتماعي - راجياً الاجابة

عليها في المدة القانونية:

١ - ما هي تفاصيل وشروط القرض والسلف

التي منحتها المؤسسة لوزارات ودوائر

ومؤسسات الحكومة؟ وما هو رصيدها

القائم؟ وكم تبلغ نسبتها الى مجموع

استثمارات المؤسسة؟؟

٢ - ما هي ملاسبات مشاركة المؤسسة في

رأسمال المصرف السوري الاردني؟ وهل

صحيح ان المؤسسة خسرت كامل مساهمتها

عند دمج البنك في بنك آخر؟

٣ - ما هي الخسارة المتوقعة لمساهمة المؤسسة في

شركة المقاولات والاستثمارات (تحت

التصفية) وشركة الطوب والجير؟

٤ - ما هو مقدار مستحقات المؤسسة على شركة

سوجيكس؟ وما هي ملاسبات عدم المطالبة

بها لفترة طويلة؟ وهل تعتقد المؤسسة بوجود

امكانية لتحصيلها من شركة لم يعد لها وجود

في الاردن؟

٥ - لماذا ابقت المؤسسة جزءاً هاماً من فوائدها

بشكل ودائع مصرفية رغم انخفاض نسبة

الفائدة على الودائع المصرفية؟؟

٦ - ما هي مشاريع واستثمارات المؤسسة منذ

تأسيسها؟

٧ - لماذا لا توسع المؤسسة خدماتها بالرغم من

اتساع مظلته ورأسمالها؟

٨ - لماذا تعتمد المؤسسة على التعتيم على نشر

المعلومات المتعلقة بنشاطها واستثماراتها

وبياناتها مرة كل سنة على الاقل؟ علماً بانها

كانت تنشر تقريراً مرة كل سنتين؟

٩ - الى متى تستمر مؤسسة الضمان بتجاهل

حقوق العاملين في المرافق السياحية التابعة

للضمان وعدم تصنيفهم اسوة بزملائهم منذ

انتقال هذه المرافق من الحكومة للضمان

سنة ١٩٨٣؟؟

التاريخ ١٩٩٣/١/٣١

بسم الله الرحمن الرحيم

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

المركز الرئيسي

الرقم: ٤٤٢٣/١٤٠

التاريخ: ١٤١٣/٩/٨ هـ

الموافق: ١٩٩٣/٣/٢ م

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

اشير الى كتاب معاليكم رقم

٦١٣/١٧/١٦/٣ المؤرخ في

١٩٩٣/٣/٧ ومرفقه السؤال رقم (٤٨)

تاريخ ١٩٩٣/٢/٦ والمقدم من سعادة

النائب السيد بسام حدادين المحترم.
ارجو ان ارفق طيا الاجابة على النقاط
المثارة في السؤال المشار اليه اعلاه.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عبدالكريم الكباريقي
وزير العمل
رئيس مجلس ادارة المؤسسة
العامة للضمان الاجتماعي

مرفقات

السؤال رقم (١) :-

ما هي تفاصيل وشروط القروض
والسلف التي منحتها المؤسسة لوزارات ودوائر
ومؤسسات الحكومة؟ وما هو رصيدها القائم
وكم تبلغ نسبتها الى مجموع استثمارات
المؤسسة؟

الجواب :-

١ - بلغت قيمة القروض التي تم منحها مباشرة
للحكومة مبلغ (٦١) مليون دينار وبلغ
رصيد هذه القروض كما هو في
١٩٩٣/١/٣١ مبلغ (٣٧,٨) مليون دينار
وتبلغ مدة القروض ١٠ سنوات وبفائدة
تتراوح بين ٨,٢٥% - ٨,٥% سنويا.

٢ - بلغت قيمة القروض الممنوحة الى المؤسسات
الحكومية الاخرى والجامعات الاردنية
وبكفالة الحكومة مبلغ (٦١,٢) مليون
دينار وبلغ رصيد هذه القروض كما هو في
١٩٩٣/١/٣١ مبلغ (٥٦,٣) مليون دينار
وتتراوح مدة القروض بين (٥ - ٢٠) سنة
تتراوح الفائدة بين ٥% - ١٠% سنويا.

٣ - بلغ نسبة مجموع القروض التي منحت الى
مجموع استثمارات المؤسسة (٦١,٢٤%)
ونسبة مجموع رصيد القروض كما هو في
١٩٩٣/١/٣١ الى مجموع استثمارات
المؤسسة (١٨,٩%).

٤ - راجيا ان اشير الى ان جميع الاقساط
المستحقة وفوائدها تدفع في مواعيدها ولا
توجد اية اقساط أو فوائد مستحقة على هذه
القروض غير مدفوعة.

٥ - مرفق طيا كشف تفصيلي لهذه القروض
(مرفق رقم (١)).

السؤال رقم (٢) :-

ما هي ملاصات مشاركة المؤسسة في
رأسمال المصرف السوري الأردني؟ وهل
صحيح أن المؤسسة خسرت كامل مساهمتها عند
دمج البنك في بنك آخر؟

الجواب :-

١ - تأسس المصرف السوري الأردني بموجب
قرار اللجنة العليا السورية الأردنية المشتركة
عام ١٩٧٦ برأس مال قدره (٢) مليون
دينار وقد تم الاكتتاب بأسهم المصرف
مناصفة بين الحكومتين ومن قبل عدد من
المؤسسات المالية الحكومية في كلا البلدين
وتم تسجيله لدى مراقب الشركات في
الأردن كشركة مساهمة عامة محدودة بتاريخ
١٩٧٩/٦/٢١ م.

٢ - وبسبب عدم قيام الجانب السوري بتنفيذ
بعض البنود الرئيسية في اتفاقية انشاء
المصرف، صدر قرار لجنة الأمن الاقتصادي
رقم ٨٣/١٥ تاريخ ١٩٨٢/٨/٣١ م

٢ - ساهمت المؤسسة في شركة الجير والطوب عام
١٩٨٤ بمبلغ (٥٨٨٩٣٨) دينار، ولتعتز
الشركة وعدم قدرتها على تسديد ديونها
قامت البنوك الدائنة في عام ١٩٩٠ بالحجز
على موجودات الشركة الثابتة والتنفيذ
عليها. وتتخذ الآن الاجراءات القانونية
لوضع الشركة تحت التصفية نظرا لخسارتها
لاكثر من رأسمالها ومن المتوقع أن تكون
خسارة المؤسسة بمقدار مساهمتها.

السؤال رقم (٤) :-

ما هي مقدار مستحقات المؤسسة على
شركة سوجيكس؟ وما هي ملاصات عدم
المطالبة بها لفترة طويلة؟ وهل تعتقد المؤسسة
بوجود امكانية لتحصيلها من شركة لم يعد لها
وجود في الأردن.

الجواب :-

١ - تبلغ مقدار مستحقات المؤسسة على شركة
سوجيكس مبلغ (١٨٨٩٤٩١) دينار وهي
تمثل اشتراكات الضمان المستحقة للمؤسسة
على الشركة.

٢ - قامت المؤسسة، ومنذ أن بدأت الشركة
بالتأخر في تسديد الاشتراكات الشهرية،
بالتخاذ الاجراءات ومباشرة الاتصالات التي
تكفل الحفاظ على حقوقها حيث تمت مطالبة
مؤسسة الاسكان بحجز المبالغ المستحقة،
وتحويلها الى مؤسسة الضمان الاجتماعي،
وقد تعهدت مؤسسة الاسكان في حينه
وبتاريخ ١٩٨٦/٣/١٩ بدفع تلك المبالغ
عند الانتهاء من المشروع وقبل اجراء
التسويات النهائية مع الشركة.

٣ - وعند انتهاء المشروع تبين بأنه لا يوجد أية

المتضمن الغاء العمل بأحكام عقد تأسيس
المصرف السوري الأردني والنظام الأساسي
الصادر بمقتضاه وتعيين لجنة ادارة مؤقتة
للمصرف.

٣ - تنفيذ قرار لجنة التنمية الوزارية في
اجتماعها الذي عقد بتاريخ
١٩٨٣/٣/٢٢ باع البنك المركزي الأردني
كامل أسهمه في المصرف والبالغة (٧٠٠٠)
سهم الى المؤسسة العامة للضمان
الاجتماعي بقيمتها الاسمية البالغة
(٧٠٠٠٠٠) دينار (القيمة الاسمية للسهم
الواحد (١٠٠) دينار.

٤ - ونظرا لخسارة المصرف لاكثر من رأسماله
فقد تقرر بموجب قرار لجنة الأمن
الاقتصادي رقم ٩١/٤ تاريخ
١٩٩١/٥/١١ وضع المصرف تحت
التصفية وتولى البنك المركزي الأردني
أعمال المصفي وقد خسرت المؤسسة كامل
مساهمتها في رأس مال المصرف والبالغة
(٧٠٠٠٠٠) دينار.

السؤال رقم (٣) :-

ما هي الخسارة المتوقعة لمساهمة المؤسسة
في شركة المقاولات والاستثمارات (تحت
التصفية) وشركة الطوب والجير؟

الجواب :-

١ - ساهمت المؤسسة في شركة المقاولات
والاستثمارات عام ١٩٨٤ بمبلغ
(١٦٤٣٣٠٧) دينار وفي عام ١٩٩١ تقرر
تصفية الشركة نتيجة لخسارتها لاكثر من
رأسمالها، ونتيجة لذلك ستكون بخسائر
المؤسسة بمقدار مساهمتها.

مستحقات للشركة لدى مؤسسة الاسكان، وأن مؤسسة الاسكان نفسها أصبحت دائنة للشركة نتيجة المخالفات التي ارتكبتها الشركة اثناء تنفيذها مشروع اسكان ابو نصير.

٤ - وعليه فقد قامت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي باقامة دعوى قضائية بتاريخ ١٥/٥/١٩٩١ للمطالبة بالمبلغ المستحق، وقد صدر قرار المحكمة بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٩١ بالزام الشركة بدفع المبلغ المذكور. وتتابع المؤسسة تنفيذ هذا القرار من خلال وزارة العدل ووزارة الخارجية وليس بالامكان معرفة فيما اذا كان بالامكان تحصيل هذا المبلغ أو أي جزء منه قبل اكتمال موضوع المتابعة.

السؤال رقم (٥) :-

لماذا أبقى المؤسسة جزءا هاما من فوائضها بشكل ودائع مصرفية رغم انخفاض نسبة الفائدة على الودائع المصرفية؟

الجواب :-

١ - عدم توفر فرص بديلة ملائمة ومدروسة للاستثمار تكفي لامتناع الفوائض النقدية المتاحة في المدى القصير والمتوسط، وتجنب الدخول في مشاريع استثمارية الا بعد التأكد من جدواها الاقتصادية وإجراء الدراسات اللازمة لذلك من خلال كوادر مؤهلة وكفوءة والتي تسعى المؤسسة حاليا دعم كوادرها بها.

٢ - تضخم السيولة لدى الجهاز المصرفي نتيجة عودة مدخرات المغتربين وفرض قيود تحد من التوسع الائتماني. ورغم أن هذا الجهاز

يتمتع بمرونة وحرية للحركة لا تتوفر لدى المؤسسة، فإنه يجد صعوبة في توظيف السيولة المتوفرة لديه في المدى القصير.

٣ - وبالرغم من التراجع النسبي الذي طرأ على أسعار الفائدة للمبالغ المودعة بالدينار، فإنها ما تزال أعلى من نسبة التضخم التي انخفضت بشكل ملحوظ في السنة الأخيرة، علما بأن أسعار الفوائد على الودائع قد بدأت تشهد ارتفاعا منذ مطلع هذا العام.

السؤال رقم (٦) :-

ما هي مشاريع واستثمارات المؤسسة منذ تأسيسها؟

الجواب :-

فيما يلي جدول يبين استثمارات المؤسسة الاجمالية كما هي في ٣١/١/١٩٩٣.

نوع الاستثمار	القيمة (بالمليون دينار)
- مساهمة في الشركات *	٥٨,٩
- الفنادق والاستراحات السياحية	٢٦,٧
- مشاريع وقروض اسكان	١٩,٧
- القروض	١١١,٧
- استناد القروض	١,٢
- أراضي ومباني	٦,٨
- مستندات تنمية وأقنونات غزبية	٥٣,٤
- ايداعات لدى البنوك المحلية	٢١١,٢
الاجمالي	٤٨٩,٦

* مرقن على كشفا بأسماء الشركات التي تساهم بها المؤسسة (مرقن رقم (٢)).

السؤال رقم (٧) :-

لماذا لا توسع المؤسسة خدماتها بالرغم من

انواع مظللتها ورأسمالها؟

الجواب :-

١ - تقوم المؤسسة بتوفير خدماتها للمشاركين في الضمان في اطار قانونها (قانون الضمان الاجتماعي). وقد استفاد من هذه الخدمات حتى نهاية عام ١٩٩٢ حوالي (٢٤٠) ألف مؤمن عليه وبلغت مستحقاتهم المصروفة من المؤسسة (١١١) مليون دينار.

٢ - ويتوزع المستفيدون من خدمات الضمان على النحو التالي :-

أ - المقاعدون وعددهم حوالي (١٦) ألف فرد وأسرة تصرف لهم رواتب تقاعد شهرية.

ب - المستفيدون من تعويضات الدفعة الواحدة وعددهم (١٤٨) ألف شخص.

ج - المستفيدون من خدمات تأمين اصابات العمل حوالي (٧٥) ألف شخص.

٣ - بالإضافة الى الخدمات المذكورة، تقدم المؤسسة خدمات أخرى للمشاركين في الضمان من بينها :-

أ - تمويل (١٧) بعثة دراسية لأبناء العمال سنويا.

ب - دعم مركز الصحة والسلامة المهنية وأية دراسات لتقليل اصابات العمل.

ج - المساهمة في مشاريع الاسكان الجماعي والوظيفي والتقايي للعمال.

د - دعم اتحاد نقابات العمال.

٤ - تقوم المؤسسة حاليا بالاعداد لتوسيع مظللتها بحيث تشمل المنشآت التي توظف اربعة عمال فأقل، علما أن هذه المظلة تشمل حاليا

جميع العاملين في المنشآت التي تشغل خمسة عمال فأكثر بالإضافة الى مستخدمي وعمال الوزارات والدوائر والمؤسسات والبلديات والجامعات والمعاهد، كما تسمح المؤسسة لأصحاب العمل ولأي عامل في مؤسسة غير خاضعة للضمان بالانتماء الاختياري للضمان.

السؤال رقم (٨) :-

لماذا تعتمد المؤسسة على التعتيم على نشر المعلومات المتعلقة بنشاطها واستثماراتها وبياناتها مرة كل سنة على الأقل؟ علما بأنها كانت تنشر تقريرا مرة كل سنتين؟

الجواب :-

١ - حرصت المؤسسة منذ نشأتها، وما زالت، على فتح أبوابها أمام جميع المواطنين ولا تألو جهدا، من خلال مختلف وسائل الاعلام والاتصال في نشر نتائج اعمالها ونشاطاتها بما في ذلك خدماتها واستثمارات أموالها.

٢ - وقد نشرت المؤسسة تقارير دورية غطت الفترة الممتدة من ١٩٧٩ حتى عام ١٩٩٠ وهي بصدد اعداد ونشر تقريرها الأخير الذي يغطي الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٢، وتشمل هذه التقارير عادة على مجمل نشاطاتها وخدماتها بما فيها تفاصيل حول استثماراتها.

٣ - كما أن المؤسسة واعتبار من هذا العام ستصدر تقريرا سنويا يغطي اعمال ونشاطات المؤسسة لكل عام.

٤ - حققت المؤسسة إيرادات على استثماراتها للعام ١٩٩١ ما مقداره (٢٩,٦) مليون دينار، ويقدر الأيراد لعام ١٩٩٢ مبلغ

كلنا من أجل

انتقال هذه المرافق من الحكومة للضمان سنة ١٩٨٣.

الجواب :-

في نهاية عام ١٩٩٢ بحث مجلس إدارة المؤسسة موضوع العاملين في مديرية الفنادق والذين كانوا يعملون في مؤسسة الفنادق والاستراحات السياحية قبل الغائها بموجب القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٨٥ وكلف المجلس لجنة منح هؤلاء العاملين حقوقهم والتي نص عليها القانون المذكور، ومن المنتظر ان تستكمل اللجنة المكلفة بدراسة أوضاع هؤلاء الموظفين وتحويلهم لمؤسسة الضمان خلال فترة قريبة.

السؤال رقم (٩) :

الى متى تستمر مؤسسة الضمان بتجاهل حقوق العاملين في المرافق السياحية التابعة للضمان وعدم تصنيفهم اسوة بزملائهم منذ

[illegible]

رئيسي لاسناد الحكومة ولاسناد المؤسسات المنهارة ليستندوا الرأسماليين في مشاريعهم.

ثانياً: - نتيجة لذلك لم تتوسع مظلة الضمان الاجتماعي لتشمل قطاعات اوسع حتى الآن المؤسسات التي يعمل بها موظفين فأكثر فقط هم المشمولين في مؤسسة الضمان الاجتماعي، ومؤسسة الضمان الاجتماعي عليها ان تنهج الى من هم اقل من ذلك الى المؤسسات التي تضم اربعة وثلاثة، وايضاً على مؤسسة الضمان الاجتماعي ان تصل الى العمال الزراعيين في الاغوار وفي كل مكان حتى يجري تأمين هؤلاء العمال بمؤسسة تؤمن لهم الكثير من الخدمات وحتى لا نشكو من ان العامل الاردني لا يريد ان يعمل في الزراعة.

ايضاً هذا الوضع المالي للمؤسسة، يقلل من قدرتها على ان تقدم الخدمات الاخرى التي ينص عليها قانون الضمان الاجتماعي، من مثل التأمين الصحي ومن مثل التأمين ضد البطالة.

مؤسسة الضمان الاجتماعي مشغولة لكي توجه اموالها عملياً بشكل رئيسي كما قلت للحكومة لتحل مشكلات الحكومة وكيف تحل مشكلة المؤسسات المتعثرة عن صادق تصميم واصرار، هذه المؤسسة بالنظام والقانون الذي اقر لها هي مؤسسة يجب ان تحول الى مؤسسة تساهم مساهمة جديفة في تحقيق العدالة الاجتماعية داخل المجتمع، يجب ان تنوجه هذه المؤسسات باتجاه التخفيف عن معاناة العمال والمستخدمين الذين يفضلوا او لا يزالوا وبدون اي خدمات سوى خدمات محدودة بمبالغ محدودة

بتقديرات قديمة منذ اشهر طويلة والجميع يطالب سنوات بزيادة مثلاً قيمة التقاعد، التقاعد الموضوع للموظفين من كذا سنة لم يزد رغم انه يزيد للعسكريين والمدنيين وغير ذلك.

معالي الرئيس كان بودي ان يكون معي وقت اضافي ادقق اكثر في الارقام والمعلومات الواردة حتى يعني يأتي جوابي شاملاً، اختتم فاقول الموضوع ليس موضوع وزير عمل بعينه هذا معالي الوزير الراهن او الذي قبله حتى تكون الامور واضحة، الموضوع هو مؤسسة كاملة كيف تدار وما هي السياسات التي تقوم بها ويتحمل نعم كافة وزراء العمل مسؤوليتهم لدفع هذه المؤسسة كي تضع سياسات جديدة، انا لوملف الفساد ما زال مفتوح انا باعتقد هناك قضايا شراء يعني دفع المؤسسة لتأخذ لتشتري مؤسسات منهارة ومعروف انها منهارة هذه وراثتها عمليات فساد بشعة كان يجب ان تظهر ويجري التدقيق للبحث عن وراء هذا الفساد المطروح.

اكتفي بذلك معالي الرئيس وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير العمل.

معالي وزير العمل: شكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس اذا كان التهمين مرفوضاً فان التهميل مرفوض هو الآخر وانا وبعلم زميلي انني لا اداري عجزاً بالتفسير حتى الجأ لمحاولات ساذجة للتبرير، اما الكلام عن التواطؤ والكلام عن الاسناد فسواء اتفقت مع زميلي او اختلفت معه فانه معذور في رغبته في الانتقال الى

السيد سليم الزعبي رئيس اللجنة القانونية كمقرر:

قرار رقم (٢١)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٩٣/٣/٨، برئاسة معالي السيد سليم الزعبي رئيس اللجنة وحضور مقررها سعادة الدكتور محمد ابو فارس واصحاب المعالي والسعادة السادة:

عبدالرؤوف الروابده، محمد المعمر، د. ماجد خليفة، كامل العمري، ابراهيم خريسات، د. احمد الكوفحي، د. همام سعيد، فارس النابلسي، عبدالسلام فرجحات، جمال الخريشا، عبدالرحيم العكور، جمال الصرايرة.

وتغيب بمعذرة كل من السادة:

عاطف البطوش، عمود هويل.

ونظرت اللجنة في مشروع قانون الجرائم الاقتصادية لسنة ١٩٩٠ المعاد من مجلس الاعيان مع الاسباب الموجبة له بشأن المواد (٥، ٦، ٧) من القانون المذكور.

قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس الاعيان.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

امين عام مجلس الامة اللجنة القانونية صالح الزعبي

وسبب حذف نص المادة (٥) هو:

بالنظر لان سريان القانون بأثر رجعي يخالف المبادئ القانونية المكفولة بالديساتير

دائرة الضوء الاعلام من خلال النغمة العالية والخلطات الساخنة (مولوتوف ككتيل) سيدي اذا كان الزميل يعرف الاجابة مسبقاً على الاسئلة التي اوردها كان الاخرى ان يسأل، هل هناك تجاوز عن اعمال نصوص القانون في مؤسسة الضمان الاجتماعي، كان عليه ان يسأل هل يتم حالياً اي اجراء في المؤسسة في اطار ما يسمى بالوائحات السياسية، هل قصرت المؤسسة في استعمال اسباب القوة التي تمتلكها، وهل قصرت في سعيها الى اتجاذه استخدام اسباب القوة هذه هي الاسئلة التي يجب ان تسأل، اما الكلام عن التواطؤ والاسناد والتعامل مع الرأسمالية فهذا مرفوض، واذا كان لزميلي ان يتحرك فعليه ان يتحرك بتوازن وموضوعية عند طرحه لهذه المواضيع، واذا كان لديه ما يقوله ضد السياسة العاملة للمؤسسة فهذا حقهم اما الانهام فمكانه المحاكم والقضاء والمزايدة ونجمل الحقائق، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، البند الذي يليه.

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس.

(٤) قرارات اللجان:

١. قرار اللجنة القانونية رقم (٢١) تاريخ ١٩٩٣/٣/٨، والمتضمن مشروع قانون الجرائم الاقتصادية لسنة ١٩٩٠، المعاد من مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ مقرر اللجنة القانونية، اذا سمح معالي رئيس اللجنة القانونية بسبب غياب المقرر.

هكذا من المأهول

العالمية التي تحرم العقوبة على أفعال لم تكن مؤثمة عند صدور القانون العقابي الجديد. أي أنه لا يجوز أن يكون للقانون الجزائي أثر رجعي. وبما أن المادة (٥) من المشروع تتضمن نصاً يشمل الجرائم المقررة قبل إصدار هذا القانون بأثر رجعي، قررت اللجنة حذفها.

المادة (٦) :

لقد رأت اللجنة أن الشروع في الجريمة لا يؤثر في المركز الاقتصادي للبلاد لأن الشروع بحد ذاته هو البدء في تنفيذ فعل من الأفعال الظاهرة المؤدية إلى ارتكاب جناية أو جنحة، فإذا لم يتمكن الفاعل من اتمام الأفعال اللازمة لحصول تلك الجناية أو الجنحة لحيلولة أسباب لا دخل لإرادته، فيكون فعله شروعا في الجريمة أي أنه لم يحقق الغاية (الجريمة) من فعله وبالتالي لا يحصل ضرر، لأن الأسباب التي حالت دون تمام الجريمة منعت وقوع الضرر.

وبما أن المادة (٣) تشترط لعقاب من يرتكب الجريمة الاقتصادية أن يلحق فعله ضرراً بالمركز الاقتصادي للبلاد، وبالنظر لانتفاء الضرر فانتفت المسؤولية الجزائية.

لذلك، قررت اللجنة حذف هذه المادة.

المادة (٧) :

إن القوانين الجزائية لا تمنع المحاكم من الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية في الجرائم الجنائية الكبرى، كالقتل والتجسس والخيانة العظمى، فإنه يقتضي أن يترك للقضاء صلاحية الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية بهذا القانون فيما إذا وجدت لذلك محلاً بالنسبة لظروف الدعوى وملابساتها.

وكذلك أن تحويل الحبس إلى الغرامة يتم وفق أحكام الفقرة (٢) من المادة (٢٧) من قانون العقوبات:

«إذا حكم على شخص بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر... الخ». وهي من العقوبات الخفيفة التي لا تحتاج إلى تقييد صلاحية القضاء بهذا الخصوص.

ولذلك، قررت اللجنة حذف هذا النص وإبقاء الصلاحية للقضاء في أن يحول مدة الحبس المحكوم بها إلى الغرامة لأنه يقدر ظروف كل دعوى والمحكوم عليه.

ولنفس العلة والأسباب، قررت اللجنة حذف النص التالي:

«أو تحويل العقوبة الجنحية إلى عقوبة المخالفة».

معالي رئيس المجلس: المواد.

رئيس اللجنة القانونية كمقرر:

المادة كما وردت بالمشروع

المادة ٥ - تسري أحكام هذا القانون على الجرائم المشمولة به ولو كان وقوعها سابقاً لتاريخ نفاذه.

قرار مجلس النواب

موافقة.

قرار مجلس الاعيان

حذف هذه المادة

قرار اللجنة القانونية

الموافقة على قرار

مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس: الأستاذ الشيخ

علي.

الدكتور علي الفقير: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس.

أرجو أن يؤخذ بعين الاعتبار الملابسات التي احاطت بأقرار هذه المادة عند مناقشة المجلس لمشروع هذا القانون والذي جاء هذا المشروع تلبية لطلب المجلس حتى يحارب الاعتداء على الاموال العامة وتخريب الاقتصاد الوطني، هذا المشروع جاء عقب قدوم هذا المجلس بانتخابات برلمانية حرة وكان مطلباً جماهيرياً أن يقر مثل هذا القانون ونحن لا نجهل أن القوانين لا ينبغي أن يكون لها أثر رجعي، ولكن هذا عملاً بالقاعدة العامة وقد جرى استثناء من القاعدة العامة أن تجري مشاريع قوانين بأثر رجعي خاصة إذا كان الأمر يتعلق بأمن البلد وباقتصاده ووجوده، والمجلس غافلاً عن هذه الناحية معالي الرئيس، ونحن نريد أن نسجل الحقائق للتاريخ وأنا الحقيقة لي مأخذ على مجلس الاعيان الموقر أن يتجه هذا الاتجاه وهذا النحر وخاصة أيضاً في قانون الكسب الغير مشروع الذي ماطل فيه كثيراً، وذلك لأنه يتخذ موقفاً من الفترة السابقة لأن بعض رموزه له علاقة في المرحلة السابقة، ولذلك حاولوا تعطيل هذه المشاريع ويجب أن نقول هذه الحقيقة وللتاريخ أيضاً، ومع ذلك فأنتنا نعتقد أن هذه القضايا قد شملت بقانون العفو العام فأصبح امراً من باب تحصيل حاصل أن تلغي هذه المادة، لأنها أصبحت مشمولة بقانون العفو العام، ولكن ينبغي أن نبين أن مجلس الاعيان قد غفل توجه المجلس، ولذلك اسجل هذا وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هل يوافق المجلس الكريم على تنسيب اللجنة القانونية؟ موافقة.

السيد رئيس اللجنة كمقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦ - يتناول العقاب الشروع في ارتكاب الجرح التي تسري عليها أحكام هذا القانون.

قرار مجلس النواب

موافقة.

قرار مجلس الاعيان

حذف هذه المادة

قرار اللجنة القانونية

الموافقة على قرار مجلس الاعيان

معالي رئيس المجلس: موافقة.

السيد رئيس اللجنة كمقرر:

المادة كما وردت بالمشروع

المادة (٧)

لا يجوز الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية أو تحويل عقوبة الحبس إلى الغرامة أو العقوبة الجنحية إلى عقوبة المخالفة.

قرار مجلس النواب

موافقة.

قرار مجلس الاعيان

حذف هذه المادة

قرار اللجنة القانونية

الموافقة على قرار

مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس : موافقة.
ويعني ان التعديلات في هذا القانون
اقرت كما وردت، والقانون بمجمله من قبل
المجلس وشكراً لكم. البند الذي يليه.
* وهذا هو نص القانون كما اقره
المجلس.*

قانون رقم () لسنة ١٩٩٣ قانون الجرائم الاقتصادية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الجرائم الاقتصادية لسنة ١٩٩٣) ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - أ - تشمل كلمة موظف لاغراض هذا القانون كل موظف او مستخدم او عامل معين
من المرجع المختص بذلك في اي جهة من الجهات المنصوص عليها في الفقرة
(ب) من هذه المادة. كما تشمل رؤساء واعضاء مجالس الجهات الواردة في البنود
٣ - ٦ من الفقرة ب من هذه المادة.

ب - وتشمل عبارة الاموال العامة لاغراض هذا القانون كل مال يكون مملوكا او
خاضعا لادارة اي جهة من الجهات التالية او لاشرفها :-

- ١ . الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة.
- ٢ . مجلس الاعيان والنواب.
- ٣ . البلديات والمجالس القروية ومجالس الخدمات المشتركة.
- ٤ . النقابات والاتحادات والجمعيات والنوادي.
- ٥ . البنوك والشركات المساهمة العامة ومؤسسات الاقراض المتخصصة.
- ٦ . اي جهة ينص القانون على اعتبار اموالها من الاموال العامة.

المادة ٣ - تشمل الجريمة الاقتصادية الجرائم التي تسري عليها احكام هذا القانون او التي تعتبر
كذلك وفقا لاحكام هذا القانون او اي قانون آخر، وتعلق بالاموال العامة، وتلحق
الضرر بالمركز الاقتصادي للبلاد، او بالثقة العامة بالاقتصاد الوطني او العملة الوطنية
او الاسهم او السندات او الاوراق المالية المتداولة.

المادة ٤ - تسري احكام هذا القانون على الجنايات والجنح المنصوص عليها في قانون العقوبات
كما هو مبين ادناه، وفي اي قانون آخر اذا كانت متعلقة بالاموال العامة، وتنطبق على
الوصف المنصوص عليه في المادة (٣) من هذا القانون :-

- أ - جرائم المتعهدين خلافا لاحكام المادتين (١٣٣، ١٣٤).
- ب - جرائم النيل من مكانه الدولة المالية خلافا لاحكام المادتين (١٥٢، ١٥٣).

ج - الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة (الرشوة والاختلاس واستثمار الوظيفة
واساءة استعمال السلطة) خلافا لاحكام المواد (١٦٩ - ١٧٧، ١٨٢،
(١٨٣).

د - الجرائم المتعلقة بالثقة العامة (تزيف النقود والمسكوكات والطوابع) خلافا
لاحكام المواد (٢٣٩ - ٢٥٩).

هـ - الجرائم التي تشكل خطرا شاملا (الحريق وطرق النقل والمواصلات والغش)
خلافا لاحكام المواد (٣٦٨ - ٣٨٢، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨).

و - جرائم السرقة والاحتيال واساءة الائتمان خلافا لاحكام المواد (٣٩٩ - ٤٠٧،
٤١٧، ٤٢٢).

ز - جرائم الغش في نوع البضاعة والمضاربات غير المشروعة والافلاس خلافا
لاحكام المواد (٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠).

ح - جرائم تخريب انشاءات المياه العمومية خلافا لاحكام المادة (٤٥١).

المادة ٥ - اذا ارتكبت اي هيئة معنوية جرما خلافا لاحكام هذا القانون وثبت ان ذلك الجرم قد
ارتكب بموافقة او تواطؤ اي مدير او موظف في تلك الهيئة او بسبب اهماله فيعتبر كل
من المدير او الموظف والهيئة المعنوية انه ارتكب جرما ويعاقب كل منها على ذلك
الجرم.

المادة ٦ - مع مراعاة ما نص عليه في هذا القانون تنظر محكمة البداية في الجرائم التي ترتكب
خلافا لاحكام هذا القانون وفقا للصلاحيات والاجراءات المنصوص عليها في قانون
اصول المحاكمات الجزائية.

المادة ٧ - أ - تباشر النيابة العامة والضابطة العدلية اجراءات التحقيق التي يتوجب عليها
القيام بها على وجه الاستعجال وذلك تحت طائلة المسؤولية عند اي تأخير او
تباطؤ لا مبرر له.

ب - على المدعي العام ان يصدر قرار الظن في اي قضية خلال مدة سبعة ايام من
تاريخ اقفال التحقيق فيها، وان يودعها لدى المحكمة او النائب العام حسب
مقتضى الحال خلال مدة ثلاثة ايام من تاريخ اصدار قرار الظن.

ج - يصدر النائب العام قرار الاتهام في القضية ويعيدها الى المدعي العام خلال مدة
سبعة ايام من تاريخ ايداعها لديه، وعلى المدعي العام احوالها الى المحكمة
بلائحة الاتهام خلال مدة ثلاثة ايام من تاريخ اعادتها اليه.

المادة ٨ - أ - تباشر المحكمة النظر في القضية خلال مدة عشرة ايام من تاريخ ورودها اليها،

هكذا من المأهول

ولا يجوز تأجيل المحاكمة لأكثر من ثلاثة أيام إلا عند الضرورة، ويجوز أن تعقد جلساتها خارج أوقات الدوام الرسمي.

ب - تصدر المحكمة قرارها في القضية خلال مدة ثلاثة أسابيع من تاريخ ختام المحاكمة فيها ولها تأجيل إصدار القرار لمرة واحدة فقط ولمدة لا تزيد على عشرة أيام.

المادة ٩ - إذا تبين لأي مدعي عام أو أي محكمة في أي دور من ادوار التحقيق أو المحاكمة في أي قضية أن هناك ما يكفي من الأدلة لاعتبارها من الجرائم الاقتصادية تحميلها إلى الجهة المختصة لأجراء التحقيق والمحاكمة فيها على هذا الأساس وفقاً لأحكام هذا القانون.

المادة ١٠ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

أمين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عريبات

معالي رئيس المجلس: البند الذي يليه.
السيد رئيس اللجنة كمقرر: البند الذي يليه سيدي الرئيس هو اعتقد قرار اللجنة القانونية رقم (٢٢).

السيد الأمين العام:

٢ - قرار اللجنة القانونية رقم (٢٢) تاريخ ١٩٩٣/٣/٨، والمتضمن مشروع قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩١، المعاد من مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس: السيد رئيس اللجنة القانونية.

السيد سليم الزعبي رئيس اللجنة القانونية كمقرر:

بسم الله الرحمن الرحيم
قرار رقم (٢٢)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ٩٣/٣/٨ برئاسة معالي السيد سليم الزعبي رئيس اللجنة وحضور مقررها سعادة الدكتور محمد ابو فارس واصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء:

عبدالرؤوف الروابده، محمد المرعر، د. ماجدة خليفة، كامل العمري، ابراهيم خريسات، د. احمد الكوفحي، د. همام سعيد، فارس النابلسي، عبدالسلام فرجحات، جمال الحريشة، عبدالرحيم المعكور، جمال الصرايرة.

وتغيب بمذرة كل من السادة:
عاطف البطوش، محمود الهومل.

ونظرت اللجنة في مشروع قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩١ المعاد من مجلس الاعيان، قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من

نجد انها حظرت تلقي أي اعانة او هبة مالية وإن اللجنة ترى من سياق النص ان قبول دعوة من الداخل او الخارج ليست مشمولة بحكم هذا الحظر.

* المادة (٥٦)

قررت اللجنة الاصرار على قرار مجلس النواب السابق.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

أمين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

ملاحظة: مخالفة للسادة اعضاء اللجنة:-
عبدالرؤوف الروابده، ابراهيم خريسات، كامل العمري على المادة (٥٦) من القانون.

بسم الله الرحمن الرحيم
المخالفة

نخالف الاكثرية المحترمة بحذف المادة (٥٦) بدعوى انها تمثل تفتيشاً عن عقوبة، فالبرغم من أن العادة قد درجت في القوانين الاردنيين قد درجت على مثل هذا النص، فإنه نص دستوري لا يعني التفتيش عن عقوبة وذلك لأن القانون قد نص على العديد من المخالفات التي تعتبر بسيطة ولم ترتب النصوص العقابية عقوبات لها، وهناك خياران أولهما أن تفرد مادة تنص على عقوبات لكل المخالفات الأخرى وهي قائمة طويلة، أما الخيار الثاني فهو وضع النص المقترح الذي لا يعاقب إلا على مخالفات ورد النص عليها في القانون، ومن تلك

الاعيان ما عدا ما يلي:

- الفقرة (د) المادة (٦) الموافقة على قرار مجلس الاعيان مع اضافة عبارة (غير ذلك) بعد كلمة (المحكمة) الواردة في قرار مجلس الاعيان. (يهدف التوضيح وإزالة اللبس).

حيث أنه لا يوجد خلاف مع مجلس الاعيان من حيث النتيجة.

- المواد (٤٦، ٤٧) الموجودتين بالمادة (٤٤).

قررت اللجنة الاصرار على قرار مجلس النواب السابق للأسباب التالية:

١ - ان اللجنة ترى في حظر تلقي او قبول أي معونة او هبة مالية من أي جهة اجنبية او محلية ما يعزز استقلال الصحافة ونزاهتها.

٢ - ان ما جاء بقرار مجلس الاعيان والذي اجاز قبول المعونة والهبة من قبل مالك المطبوعة ورئيس تحريرها ومدير تحريرها وأي محرر فيها وأي مراسل لها وأي كاتب اعتاد الكتابة فيها بشرط موافقة الوزير قد يؤدي هذا النص الى هيمنة وتدخل السلطة التنفيذية في الصحافة مما يؤثر ايضاً على استقلالها.

٣ - ان مراجعة سريعة للمادتين (٤٦، ٤٧) من مشروع القانون كما ورد من الحكومة نجد انها نصتنا على حظر تلقي أي اعانة او هبة مالية او اجر من أي جهة محلية او اجنبية الا بموافقة الوزير بالنسبة للمحلية ومجلس الوزراء بالنسبة للاجنبية، وبالرجوع الى المادة (٤٤) في قرار مجلس النواب الجديدة

المخالفات على سبيل المثال:

- ١ - عدم تعيين رئيس تحرير لمدة ما بعد ترك رئيس التحرير العمل.
- ٢ - عدم تقديم المطبوعة نسخة عن ميزانيتها ومواردها المالية للتدقيق.
- ٣ - عدم اعلان اسم مالك المطبوعة ورئيس تحريرها، واسم مؤلف الكتاب ونشره وطابعه.
- ٤ - نشر محاضر المحاكم ومحاضر الجلسات السرية لمجلس الأمة.

كامل العمري
ابراهيم خريسات
النائب عبدالرؤوف الروابده

معالي رئيس المجلس: شكراً، الان المواد التي عليها البحث بين المجلسين.

السيد رئيس اللجنة كمقرر: المادة سيدي هي قائمة طويلة هل نقرأ كل مادة أم نقرأ فقط النقطة موضوع الخلاف أو الاتفاق؟

معالي رئيس المجلس: موضوع الخلاف.

السيد رئيس اللجنة كمقرر:

المادة كما وردت في المشروع

الصحفي: - كل من تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في قانون نقابة الصحفيين المعمول به واتخذ الصحافة مهنة له وفقاً لاحكامه.

قرار مجلس النواب

شطب عبارة (واتخذ الصحافة مهنة له وفقاً لاحكامه الواردة في نهاية تعريف الصحفي والاستعاضة عنه بعبارة (أو اتخذ الصحافة مهنة

له والمسجل بالنقابة).

قرار مجلس الاعيان

تعريف الصحفي:

قرر المجلس الموافقة على التعريف الوارد في المشروع.

قرار اللجنة القانونية

الموافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس: موافقة.

المادة كما وردت في المشروع

المكتبة: المحل التجاري المرخص لبيع المطبوعات مثل الكتب والصحف والمجلات.

قرار مجلس النواب

موافقة

قرار مجلس الاعيان

اضافة كلمة (وبغيرها) الى آخر تعريف (دار الدراسات والبحوث).

يسدولي في خطأ في الطباعة معالي الرئيس، في خطأ في طباعة القرار، والحقيقة في ملاحظة شكلية، كنت اتقن على الاخ مقرر اللجنة ان يعلمني انه مسافر حتى احضر للقراءة، انا لم اعرف انه خارج الجلسة.

قرار اللجنة القانونية

الموافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس: دار الدراسات.

السيد رئيس اللجنة كمقرر:

المادة كما وردت في المشروع

دار الدراسات والبحوث: المؤسسات التي تتولى اجراء الدراسات والبحوث وتقديم

الجرعة أو تحقيقاً للمعادلة. (والتي أصبحت (٥٥).

قرار اللجنة القانونية

الموافقة على قرار مجلس الاعيان مع اضافة عبارة (غير ذلك) بعد كلمة (المحكمة) الواردة في قرار مجلس الاعيان.

وهذه الاضافة ليست بقصد الاختلاف او رفض ما جاء من الاعيان بمقدار ما هو القليل التصحيح الصياغي او اللغوي ان شئت. فإذا ترتب عليها اعادتها للاعيان هذه الفقرة بالذات، يعني قد نكتفي يعني مفسوح المجلس امامه النص الوارد من الاعيان الحقيقة النص الوارد من الاعيان صياغياً انا ارى انه غير دقيق واللجنة القانونية رأت ذلك ايضاً.

اجتهدنا ان نضيف عبارة كلمة غير ذلك للتوضيح لا للاختلاف، فإذا كان يترتب على ذلك اعادة هذا القانون الى الاعيان، فنحن نرى اضافة عبارة غير ذلك والامر متروك للمجلس الكريم.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة انه بالنظر الى المشروع كما ورد والفقرة (د) في المشروع الاصلي الذي ورد من الحكومة نجد انه اكثر تقدماً من ما قرره مجلس الاعيان والنواب مشروع قانون الحكومة يقول انه حق المطبوعة الصحفية ووكالة الانباء والمحور الصحفي ابقاء مصادر المعلومات او الاخبار التي يتم الحصول عليها سراً أو سرية، بغض النظر

الاستشارات في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والانسانية.

قرار مجلس النواب

موافقة

قرار مجلس الاعيان

اضافة كلمة وبغيرها الى اخر كلمة دار الدراسات والبحوث.

قرار اللجنة القانونية

الموافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس: موافقة.

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٦)

تشمل حرية الصحافة ما يلي:

د. حق المطبوعة الصحفية ووكالة الانباء والمحور والصحفي في ابقاء مصادر المعلومات او الاخبار التي يتم الحصول عليها سرا.

قرار مجلس النواب

د. شطب كلمة (سراً) ووضع كلمة (سرية) وضافة عبارة (الا على القضاء) الى آخرها.

قرار مجلس الاعيان

الفقرة (د):

قرر المجلس اعادة صياغتها على النحو التالي:

(د) - حق المطبوعة الصحفية ووكالة الانباء والمحور والصحفي في ابقاء مصادر المعلومات او الاخبار التي يتم الحصول عليها سرية الا اذا قررت المحكمة اثناء النظر بالدعوى الجزائية حماية لامن الدولة أو لمنع

الصحيفة يصبح من حق القوائم الذي يقيم الدعوى ان يعرف مصدر المعلومات تحقيقاً للعدالة، فكلمة تحقيق العدالة كلمة واسعة جداً وكلمة تجعل مصادر معلومات الصحفي ومصادر معلومات الصحيفة على قارة الطريق، وهذا امر استكره بشده وارجو ان نعود الى المشروع كما ورد من الحكومة، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اي ملاحظة اخرى؟

الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة: شكراً معالي الرئيس.

انا من الذين يتفقون مع الاستاذ فخري قعوار فيما ذهب اليه، وايضاً اللجنة القانونية السابقة متفقة ايضاً مع الاستاذ فخري قعوار فيما ذهب اليه في الابقاء على مشروع النص كما جاء من الحكومة، وانا من الذين يقولون ان مشروع الحكومة افضل الحقيقة من قرار مجلس النواب وقرار الاعيان، لكننا نبحت قضية التوازن بين ان تصدر هذا القانون لبعض العموم، وبين ان لا تصدر هذا القانون ويبقى القانون الساري هو القانون الحالي، بما فيه من انتقاص لحرية الصحافة، بما فيه من عيوب كثيرة تتعلق حقيقة بحرية الطباعة والصحافة والكتابة وما الى ذلك لذلك حقيقة ما ذهب اليه الاخ فخري وما في ذهن الكثير من الزملاء هو في ذهن اللجنة القانونية ايضاً حقيقي، لكن اللجنة القانونية اختارت ان توازن بين ان يصدر هذا القانون قبل نهاية عمر هذا المجلس او ان لا يصدر وإذا حصل اي تعديل بالمستقبل فليأتى مجلس آخر ويقدم شيء افضل مما قدمه هذا المجلس لكن

لكن المعنى اشعر انه كثير يعني يحمي الصحفي ويحمي المطبوعة ويحمي صاحب المطبوعة او مالكيها ويحمي كل الاطراف المشتغلة بالعملية الصحفية من عملية افشاء السر او المصدر الذي اخذ منه المعلومات، لكن عندما نعود الى التعديلات او القرارات التي اتخذها مجلس الاعيان واللجنة القانونية، وايضاً مجلس النواب الذي استثنى الى على القضاء نجد ان هناك عملية الرجوع او تراجع في الفكرة التي تقدمت بها الحكومة في مشروعها الاصيل.

انا اقول ان على القانسون ان يحمي الصحفي ويحمي المطبوعة ويحمي مصادر المعلومات هذا الاصل، انا لا اريد الى مناقشة الموضوع، فقط نوقش باستفاضة في حينه، لكن ملاحظتي الاساسية على قرار مجلس الاعيان ثم على القرار الذي اتخذته اللجنة القانونية على ضوء ملاحظة مجلس الاعيان قرار لجنة الاعيان يقول حق المطبوعة الصحفية ووكالة الانباء والمحور والصحفي ابقاء مصادر المعلومات او الاخبار التي يتم الحصول عليها سرية.

الآن هناك اضافة، هذه الاضافة الا اذا قررت المحكمة، يفهم ان هناك وجهة نظر اذا قررت المحكمة اثناء النظر في الدعاوى الجزائية، حماية لامن الدولة او لمنع الجريمة في مثل هاتين الحالتين قد يفهم معنى الافشاء او الاعلام عن مصدر المعلومات، قد يفهم، ما دامت المسألة اكبر من قضية الصحافة او قضية الصحفي، لكن عندما يباح هذا الامر على اطلاقه، ويقال تحقيقاً للعدالة تحقيقاً للعدالة هذا يعني ان مصادر المعلومات الصحفي أصبحت متاحاً بمجرد ان ترفع دعوى ضد الصحفي او ضد

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ الزين.

الدكتور محمد عضوب الزين: شكراً معالي الرئيس.

انني ارى ما جاء في قرار مجلس الاعيان، وايضاً هناك موائمة في قرار مجلس النواب كله احترام للقضاء وللسلطة القضائية، وانا بامس الحاجة للانتهاء من هذا القانون بهذه الجلسة اطلب من الزملاء الكرام الموافقة على هذه المائدة، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حسني.

الدكتور حسني الشيباب: شكراً معالي الرئيس.

في حقيقة الحال هذه نقطة هامة، اساساً اقصد التعبير تحقيقاً للعدالة اساساً اي مقاضاة فيه تحقيق للعدالة الهدف منها تحقيق للعدالة فانا ارى ان اضافة العبارة تحقيقاً للعدالة هي استزاده لا مبرر لها وان المشرع يضع القانون الذي بموجبه تتحقق العدالة، فيتصورى هذا يسمح للمحكمة ان تتزود او ان تتوسع في تفسير تحقيق العدالة بما لا يقصد المشرع، المشرع وضع قيد فقط، الاساس وضع القيد هو حماية للامن ومنع الجريمة ويكفي ذلك، وبذهن المشرع ان هذا هو تحقيق العدالة لأن اي محاكمة في تحقيق العدالة فانا مع الابقاء الرأي الذي اشار اليه اخواني الي سبقوني مع حذف (الا تحقيقاً للعدالة) والاصرار على رفض هذه اضافة مجلس الاعيان، وشكراً.

بالرغم ما يمكن ان يؤخذ على هذه النصوص الا ان هذا القانون متقدم كثيراً على القانون الحالي الذي يكبل حرية الصحافة والطباعة والكتابة وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي الفقيه.

الدكتور علي الفقيه: شكراً معالي الرئيس.

الاضافة التي اقترحتها اللجنة القانونية، اضافة لا بد منها، ضرورة جداً الا اذا قررت المحكمة ماذا قررت المحكمة، اين المفعول به؟ يعني اعادة الصياغة امر ضروري لا بد منه، الامر الثاني حماية لامن الدولة او لمنع الجريمة هذا امر مبرر وامر عديد، لكن تحقيقاً للعدالة هذا الامر واسع جداً بحيث تعطي الامر للمحكمة ان تقرر عدم سرية المصادر في اي قضية تعرض، نحن نراعي استثناءاً بامور هامة وحساسة جداً، الهامة هي امن البلد.

الامر الثاني ايضاً منع الجريمة لأن هذا حق عام يجب ان يتحقق، اما تحقيق العدالة فانا باعترادي معنى ذلك ان مصادر المعلومات لن تبقى سرية ما دامت المحكمة ستقرر من هذه البوابة ان ينشر مصادر هذه المعلومات، وباعتقادي من المجلس الكريم واضح وبين ان تبقى مصادر المعلومات الصحفية سرية، الاستثناء فقط في الامور العامة اما ان نضع كلمة العدالة، كلمة العدالة مطاطة هذه ولذلك انا ارى ما دنا في صدد تعديل ان تقتصر فقط على حماية لامن الدولة او لمنع الجريمة فقط ونقف عند هذه النقطة، وشكراً.

هكذا من الأشهر

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ
عبدالسلام فرحات.

السيد عبدالسلام فرحات: شكراً معالي
الرئيس.

الحقيقة كما اشار الاخوان هذه العبارة
واسعة وتتيح الفرصة الحقيقة ليس للمحكمة
فقط وانما للخصومة ايضاً ان يدخلوا من بابها،
لان المحكمة لا تملك عندما تطبق القانون
المحكمة تطبق القانون ولا تملك عندما يطلب
منها ذلك من قبل اي خصم تحقيقاً للعدالة الا
ان تنصاع لهذا الطلب تحقيقاً للعدالة فنحن ايضاً
نخضع المحكمة لطلبات الخصوم، ولا نعطي
الحق المطلق للمحكمة للتقدير حقيقة لذلك لا
بد من شطب هذه، اما ما اشار اليه معالي رئيس
اللجنة الحقيقة وهذا ما كان التوجه اليه ان
تسأل في هذا الموضوع ونورد رغم خطاه لكن
هناك بعض المواد اصرت اللجنة القانونية وقد
يصر المجلس الآن وخاصة المادة (٤٦، ٤٧) على
موقفه السابق منها فإذا كان لا بد من الاصرار
بالنتيجة على رد هذا القانون الى مجلس الاعيان،
فأرجو ان ترد هذه وتصحح كما اشار الزملاء،
وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي
وزير الشؤون البرلمانية.

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية:
شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة الفرق بين قرار اللجنة القانونية
السابق في مجلس النواب وقرار مجلس الاعيان،
قرار اللجنة القانونية قال الاعيان القضاء فدخل
في مضمون ذلك بالأدعاء العام قرار اللجنة

السابق لمجلس النواب عندما قال شطب كلمة
(سراً) ووضع كلمة (سرية) وازدادة عبارة (الا
على القضاء) دخل في مفهومها الادعاء العام
الذي هو جزء من القضاء، جاء مجلس الاعيان
وضيق هذا الراسع فقال الا اذا قررت المحكمة
اي جعلت سرية قائمة ولكن خلاف السرية
مشروط بأن تقرر المحكمة بعد اقتناعها بضرورة
ان تكون هذه المصادر غير سرية وشروط ذلك في
الدعوى الجزائية وفي حماية لامن الدولة او لمنع
الجريمة او تحقيقاً للعدالة في اطار الدعوى
الجزائية وليس في الدعاوى الحقوقية وهذه
السرية على المحكمة وليست للعموم، يعني ليس
افشاءها للعموم، وهذا النص أخذ بالترجمة
الحرفية من التشريع البريطاني الذي يضبط عمله
وهو من اكثر التشريعات حرية وتقلت وحماية
لحقوق الصحافة هذه الترجمة الحرفية للتشريع
البريطاني الذي اخذ به مجلس الاعيان وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ
حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: سيدي الرئيس اعتقد
انه من الواضح الكامل ان هذا القانون المنظور
الذي ينظره المجلس الآن متقدم على القانون
الساري المفعول الذي يأتي هذا المشروع الذي
يجل محله، وحقيقة في هذه الفترة المحدودة سؤالي
المطروح على المجلس الموقر، هل هذا المجلس
يريد ان يقر هذا القانون ليمر في هذه الدورة؟ او
يبقى على القانون المتقدم عليه هذا المشروع؟.

باعترادي اذا وازنا بين هاتين المصلحتين
وانا اخالف معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية
ان هذا النص، نص لم يكون من اللجنة

وهناك اقتراحات وكأنه ثني عليها، الاخ الامين
العام اذا كان هناك اقتراح وثني عليه نظرحه
للتصويت. والا نعود الى قرار اللجنة القانونية.

السيد الامين العام: فقط من سماحة
الاستاذ علي الفقيه يقترح بشطب تعبير تحقيقاً
للعادلة من عجز المادة وثني عليه.

معالي رئيس المجلس: من يوافق بشطب
كلمة تحقيقاً للعدالة؟

السيد الامين العام: ١٤ من ٥٧ معالي
الرئيس.

معالي رئيس المجلس: من يوافق على
قرار اللجنة القانونية؟

قرار اللجنة القانونية منسب اليكم، كما
هو تنسب اللجنة القانونية كما جاء، اللجنة
القانونية موافقة على قرار مجلس الاعيان، وغير
ذلك تضاف اليها. التصويت على قرار اللجنة
القانونية وهو الموافقة على قرار مجلس الاعيان
واضافة الى غير ذلك، الاستاذ رئيس اللجنة
القانونية.

السيد رئيس اللجنة: الحقيقة التصويت
على قرار اللجنة القانونية غير ذلك هو نوع من
ليس الاختلاف بما هو الاتفاق مع مجلس الاعيان
تصحيح لغوي، ولا يعاد القانون بحينها، تنق
على هذه النقطة سيدي الرئيس يعني، اذا بد
يعاد القانون يعني راح صوتنا عليه.

معالي رئيس المجلس: نعم... نعم لا
يعاد وهو توضيح، من يوافق على قرار اللجنة
القانونية؟
موافق عليه، اغلبية كبيرة.

القانونية السابقة، بالعكس هذه اضافة المجلس
موضوع السرية، اللجنة القانونية كانت ضد
حتى وجود النص اصلاً، لكن الآن نحن نوازن
بين المصلحتين اما اقرار هذا القانون او تعطيله،
انا ارى ضرورة اقرار هذا القانون بكافة
التعديلات لكي لا يعطل ولكن لا يبقى القانون
ساري المفعول، ولا ارى حقيقة حتى اضافة الا
اذا قررت المحكمة خلاف ذلك لاننا اذا اضفنا
هذه الفقرة نعود الى احكام المادة (٩٢) من
الدستور التي تفرض ان يجتمع المجلسين،
وقواعد التفسير باعتقادي من الواضح الكامل
اذا قرأنا النص الذي ادخله مجلس الاعيان
واضح التي يتم الحصول عليها سرية الا اذا
وقررت المحكمة.

قواعد التفسير تفرض الا اذا قررت
المحكمة خلاف السرية، مفروض انها تقرر
خلاف السرية فبالنفس هذا تحصيل حاصل،
وان كان كنت وافق اللجنة القانونية انه لو كان
مجلس الاعيان ادخل تعبير غير ذلك لكان اكثر
توثيقاً، لكن لا نريد ان نعطل القانون من اجل
هذه الاضافة، لذلك ارجو المجلس الكريم ان
يوافق على النص كما ورد من مجلس الاعيان،
لانه بتوازن المصالح نحن مع اقرار هذا القانون
وهذا المشروع، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ارجو ان
اذكر الاخوة بالوقت المحدد لبقية الجلسات
الباقية وهذا اليوم يوم عمل طويل عندكم فنأمل
انه انتم ترجعوا انفسكم، الذي قبل لا يعاد مرة
اخرى واذا رأيتم وهناك اقتراح بالتصويت على
ما جاء، فلدينا قرار اللجنة القانونية وتنسيبها

النقطة التي تليها معالي الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة كمقرر:
المادة كما وردت في المشروع

المادة (٨)

تعمل الجهات الرسمية على تسهيل مهمة الصحفي والباحث في الاطلاع على برامجها ومشاريعها.

قرار مجلس النواب

المادة (٨) أصبحت المادة (٧)

- شطب كلمة (تعمل) الواردة في صدرها ووضع كلمة (على) بدل منها.

- شطب كلمة (على) الواردة بعد عبارة (الجهات الرسمية) اضافة عبارة (وغير الرسمية) بعد عبارة (الجهات الرسمية الواردة فيها).

قرار مجلس الاعيان

الموافقة عليها كما وردت في المشروع (والتي أصبحت ٥٧).

قرار اللجنة القانونية

الموافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس: موافقة، المادة التي تليها.

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٠)

على الصحفي التقيد التام بأخلاقي المهنة وآدابها بما في ذلك ما يلي:

أ. احترام حقوق الافراد وحررياتهم الدستورية وعدم المساس بحريتهم الخاصة.

ب. تقديم المادة الصحفية بصورة موضوعية ومتكاملة ومتوازنة.

ج. توخي الدقة والنزاهة والموضوعية في التعليق على الاخبار والاحداث.

د. الامتناع عن نشر كل ما من شأنه ان يذكي العنف والتعصب والبغضاء او يدعو الى العنصرية والطائفية.

هـ. عدم استغلال المادة الصحفية للترويج لنتائج تجاري او الانتقاص من قيمته.

قرار مجلس النواب

المادة (١٠) والتي تصبح المادة (٩) الجديدة.

موافقة.

قرار مجلس الاعيان

اضافة عبارة (وعلى كل من يعمل بالصحافة) بعد كلمة (الصحفي). (والتي أصبحت ٥٩).

قرار اللجنة القانونية

الموافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس: موافقة. المادة التي تليها.

السيد رئيس اللجنة كمقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٣)

يحظر على الصحفي ان يرتبط بعلاقة عمل مع اي جهة اجنبية الا اذا كان ذلك بموجب نظام مراسل وسائل الاعلام الاجنبية الصادر بموجب هذا القانون.

قرار مجلس النواب

المادة (١٣) والتي تصبح مادة (١٢):
موافقة كما وردت.

قرار مجلس الاعيان

المادة - ١٣ -

اضافة عبارة (وعلى كل من يعمل بالصحافة) بعد كلمة (الصحفي) (والتي أصبحت ١٢).

قرار اللجنة القانونية

الموافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس: موافقة. المادة التي تليها.

السيد رئيس اللجنة كمقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٤)

يشترط في رئيس التحرير المسؤول ما يلي:
أ. ان يكون صحفياً تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في قانون نقابة الصحفيين المعمول به، ومسجلاً في النقابة.

ب. ان يتقن لغة المطبوعة الدورية التي سيعمل رئيس تحرير مسؤولاً لها قراءة وكتابة واذا كانت تصدر بأكثر من لغة واحدة فيجب عليه ان يتقن على ذلك الوجه اللغة الاساسية للمطبوعة وان يلم المأمناً كافياً باللغات الاخرى.

ج. ان لا يكون رئيس تحرير مسؤولاً لأكثر من مطبوعة دورية واحدة.

د. ان لا يمارس اي عمل او وظيفة اخرى في المطبوعة الصحفية التي يعمل رئيس تحريرها او في غيرها.

قرار مجلس النواب

المادة (١٤) والتي تصبح مادة (١٣)

- شطب عبارة (يشترط في رئيس التحرير المسؤول ما يلي) ووضع عبارة (يجب ان يكون لكل مطبوعة صحفية رئيس تحرير مسؤول يشترط فيه ما يلي):

- تعديل الفقرة (أ) لتصبح (ان يكون صحفياً) وحذف باقي الفقرة.

ب. موافقة كما وردت.

ج. موافقة كما وردت.

د. حذف عبارة (عمل او) من الفقرة.

- اضافة فقرة جديدة تحت رقم (هـ) نصها (ان يكون رئيس التحرير غير محكوم بجناية او جنحة مخلة بالشرف او الاخلاق العامة).

- اضافة فقرة جديدة تحت رقم (و) نصها (ان يكون رئيس التحرير مقبلاً اقامة فعلية في داخل المملكة).

- تعديل ترتيب المادة (١٤) لتصبح الفقرات من (أ) الى (و) بنوداً في الفقرة (١) من المادة واطافة فقرة جديدة تحت رقم (٢) تنص على ما يلي:

٢ - (فيما عدا ما ورد في البندين (ب) و (هـ) لا تنطبق احكام بنود الفقرة السابقة على رئيس تحرير المطبوعة التي يصدرها حزب).

قرار مجلس الاعيان

المادة - ١٤ -

الفقرة ٢

تشمل البند (و) الى ما ورد فيها، لتصبح

على النحو التالي:

فيما عدا ما ورد في البنود (ب) و (هـ) و

(و) لا تنطبق احكام بنود الفقرة السابقة على

رئيس تحرير المطبوعة التي يصدرها حزب.

(والتي أصبحت ١٣).

قرار اللجنة القانونية

الموافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس: موافقة، المادة التي تليها.

السيد رئيس اللجنة كمقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة - ١٥ -

رئيس التحرير مسؤول عما ينشر في المطبوعة التي يرأس تحريرها، كما يعتبر كاتب المقال الذي نشر في المطبوعة مسؤولاً عما ورد فيه.

قرار مجلس النواب

المادة (١٥) والتي تصبح مادة (١٤) تعاد صياغتها بالنص التالي:

١ - رئيس التحرير مسؤول عما ينشر في المطبوعة التي يرأس تحريرها كما تعتبر المطبوعة وكاتب المقال الذي نشر فيها مسؤولين عما ورد فيه.

قرار مجلس الاعيان

المادة - ١٥ -

اضافة كلمة (مالك) بعد كلمة (تعتبر) مع التصحيح اللفظي لتصبح (يعتبر). (أصبحت مادة ١٤).

قرار اللجنة القانونية

الموافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس: موافقة. المادة التي تليها.

السيد رئيس اللجنة كمقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة - ٢٠ -

١ - لا تمنح الرخصة لاصدار مطبوعة صحفية الا للجهات التالية:-

١ . للصحفي المعرف في هذا القانون وتوافرت فيه الشروط المنصوص عليها فيه.

٢ . للشركة الصحفية التي أسست وسجلت لغايات اصدار المطبوعات الصحفية ولا يجوز لغير الأردني أن يشارك في الشركة الصحفية أو يساهم فيها.

٣ . للحزب السياسي .

٤ . لوكالة أنباء أردنية .

٥ . لوكالة أنباء أجنبية شريطة المعاملة بالمثل على أن يكون رئيس تحرير النشرة المسؤول صحفياً أردنياً.

ب - لا يجوز الترخيص للحكومة أو لأي من المؤسسات الرسمية العامة باصدار أي مطبوعة يومية أو غير يومية أو باصدار المجلات السياسية مما هو منصوص عليه في هذا القانون.

ج - اعتباراً من نفاذ أحكام هذا القانون لا يجوز أن يزيد مجموع مشاركة أو مساهمة الحكومة والمؤسسات الرسمية العامة والصناديق التابعة لأي منها على (٣٠٪) من رأس مال أي شركة أو مؤسسة صحفية، ويترتب على تلك الجهات توفيق اوضاعها مع احكام هذه الفقرة خلال سنتين من تاريخ صدور هذا القانون اذا كان مجموع مشاركتها أو مساهمتها تلك يزيد على تلك النسبة عند نفاذ احكامه وذلك باعادة توزيع نسبة الـ (٣٠٪) على تلك الجهات بنسبة مشاركة أو مساهمة كل منها في رأس

وردت.

الفقرة (د) تصبح فقرة (هـ) الموافقة عليها بعد تغير الحرف (ج) الوارد فيها الى الحرف (د).

الفقرة (هـ) تصبح فقرة (و) مع تغير حرف (ج) الى حرف (د) والموافقة عليها كما وردت.

قرار مجلس الاعيان

المادة - ٢٠ -

الفقرة «ب» - قرر المجلس اضافة كلمة (سياسية) بعد كلمة مطبوعة صحفية وشطب عبارة (أو باصدار المجلات ... الخ الفقرة) (أصبحت مادة ١٩ والفقرة «ج»).

قرار اللجنة القانونية

الموافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس: موافقة. البند الذي يليه.

السيد عبدالرؤوف الروابده: (بداية كلام الاستاذ عبدالرؤوف الروابده غير واضح في التسجيل) اقتناع كامل هذا الموضوع، فكلنا حفظناه للمرة الرابعة ان يقرأ قرار الاعيان، قرار الاعيان وقرار اللجنة القانونية، وكفى.

نعم ... نعم.

السيد رئيس اللجنة: اذن موافقين سيدي الرئيس؟

معالي رئيس المجلس: ماشي ... ماشي جيد.

السيد رئيس اللجنة كمقرر:

المادة كما وردت في المشروع

مال الشركة أو المؤسسة الصحفية وتعرض الزيادة للاكتتاب العام من قبل مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة للمدة التي يراها مناسبة.

د - تسري أحكام الفقرة (ج) من هذه المادة على أي من الجهات المنصوص عليها فيها اذا كانت هي المشاركة أو المساهمة الوحيدة من بين تلك الجهات في الشركة أو المؤسسة الصحفية، وكانت نسبة مشاركتها أو مساهمتها عند نفاذ احكام هذا القانون تزيد على (٣٠٪) من رأسمال الشركة أو المؤسسة.

هـ - لمجلس الوزراء تمديد المدة المنصوص عليها في الفقرة (ج) من هذه المادة بما لا يزيد على مثلها أو لمد لا يزيد مجموعها على ذلك.

قرار مجلس النواب

المادة - ٢٠ - والتي تصبح - ١٩ -

تعاد صياغتها بالنص التالي:

أ - تمنح الرخصة لاصدار مطبوعة صحفية للجهات التالية:

والبنود (١، ٢، ٣) موافقة كما وردت.

تضاف فقرة

ب - بعد البند (٣) والتي تنص على:

(لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير منح الرخص لاصدار النشرات للجهات التالية): ثم تصبح البنود ٤ و ٥ تحت الفقرة (ب) برقم ١ و ٢ وتعديل الفقرات التي بعدها.

الفقرة (ب) تصبح فقرة (ج) مع اضافة كلمة (صحفية) بعد كلمة (مطبوعة).

الفقرة (ج) تصبح فقرة (د) موافقة كما

هكذا من الأشهر

المادة - ٢٣ -

يقدم طلب الحصول على رخصة اصدار مطبوعة متخصصة الى المدير على النموذج الذي يعده لهذه الغاية، وللوزير بناء على تنسيب المدير أن يصدر قراره بمنح الرخصة او رفض منحها وذلك خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب على أن يكون قرار الرفض معللاً وخاضعاً للطعن لدى محكمة العدل العليا.

قرار مجلس النواب

المادة (٢٣) والتي تصبح (٢٢):

موافقة مع اجراء ما يلي:
شطب كلمة (وللوزير) الواردة في صدر المادة والاستعاضة عنها بعبارة (وعلى الوزير).
- حذف عبارة (بمنح الرخصة او رفض منحها الواردة فيها).
تغيير كلمة (النموذج) بكلمة (النموذج).

قرار مجلس الاعيان

المادة - ٢٣ -

حذف كلمة (وذلك) لفة.
(أصبحت مادة ٢٢).

قرار اللجنة القانونية

الموافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس: موافقة. البند الذي يليه.

السيد رئيس اللجنة كمبرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة - ٣٣ -

لرئيس التحرير المسؤول للمطبوعة

الصحفية ان يرفض نشر الرد او التصحيح الذي يرده بمقتضى احكام المادتين (٣٠) و (٣١) من هذا القانون في اي من الحالات التالية:
أ. اذا كانت المطبوعة الصحفية قد صحت الخبر او المقال بصورة دقيقة وكافية.
ب. اذا كان الرد او التصحيح موقعا بأمضاء مستعار او مكتوباً بلغة غير اللغة التي حرر بها الخبر او المقال المردود عليه.

ج. اذا كان مضمون الرد او التصحيح مخالفاً للقانون او النظام العام او منافياً للأداب العامة.

د. اذا ورد الرد بعد مرور شهرين على الأقل على نشر الخبر او المقال المردود عليه.

قرار مجلس النواب

المادة (٣٣) والتي تصبح (٣١) الجديدة:
يصحح الرقمان (٣٠) و (٣١) الى الرقمين (٢٨) و (٢٩).

فقرة أ - اضافة عبارة (وقبل ورود الرد او التصحيح اليها).

- بعد عبارة (المطبوعة الصحفية) الواردة في الفقرة (أ) من المادة.

الفقرة ب. موافقة.

الفقرة ج. موافقة.

الفقرة د. موافقة.

قرار مجلس الاعيان

المادة - ٣٣ - فقرة ١

نقل العبارة (وقبل ورود الرد أو التصحيح أو المقال).

بعد عبارة (الخبر أو المقال).

(أصبحت مادة ٣١).

قرار اللجنة القانونية

الموافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس: موافقة. البند الذي يليه.

المادة كما وردت في المشروع

المادة - ٤٦ -

يحظر على مالك اي مطبوعة صحفية وعلى اي من العاملين فيها ان يتلقى او يقبل بحكم مهته او بسببها او في سياق ممارستها او ارتباطه بها او لاجلها من اي جهة عملية أي اعانة او هبة مالية او اي منفعة مادية او اجر الا بعد موافقة الوزير على ذلك.

المادة - ٤٧ -

يحظر على مالك اي مطبوعة صحفية وعلى اي من العاملين فيها ان يتلقى او يقبل بحكم مهته او بسببها او في سياق ممارستها او ارتباطه بها او لاجلها من اي جهة اجنبية خارج المملكة او في داخلها اي اعانة او هبة مالية او منفعة مادية او اجر الا بموافقة مجلس الوزراء.

قرار مجلس النواب

دمج المادتين (٤٦) و (٤٧) لتصبح المادة (٤٤) الجديدة على النحو التالي:

المادة (٤٤)

يحظر على كل من مالك اي مطبوعة صحفية ورئيس تحريرها ومدير تحريرها وأي محرر فيها وأي مراسل لها وأي كاتب اعتاد الكتابة فيها ان يتلقى او يقبل بحكم ملكيته لتلك المطبوعة او وظيفته فيها او مهته او بسببها او في سياق ممارستها او ارتباطه بها او لاجلها من اي جهة عملية او اجنبية بمعونة او هبة مالية.

قرار مجلس الاعيان

المواد - ٤٦ و ٤٧ -

اللموجتين بالمادة (٤٤). الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب مع اضافة العبارة التالية الى آخرها:
(الا بموافقة الوزير).

قرار اللجنة القانونية

الاصرار على قرار مجلس النواب السابق يعني لا لزوم لوضع عبارة الا بموافقة الوزير، والامر متروك للمجلس الكريم في ضوء الاعتبارات سبقت في هذه الجلسة.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة انا مع قرار مجلس الاعيان في هذا الموضوع، لان الوزير هو المسؤول امام مجلس النواب، وبالتالي فان اية عمليات من القبض او الصرف او الاتصال او قبول هبات او الاعانات هنا او هناك، عندما تكون تحت اضواء الشمس ومفتوحة وبموافقة الوزير وبالتالي موافقة فان ذلك يعني خضوعها للمسائلة امام مجلس النواب، وايضاً يعني ان الدولة تكون على معرفة دقيقة وعميقة لكل مجريات الامور لانها خاضعة للموافقة للموافقة. وايضاً تعود الامور في حينها الى تقدير الوزير وان كان هناك بعض التحفظات لكن عندما نقارن بين المصلحتين اجد ان اضافة (الا بموافقة الوزير) اي اشتراطها بموافقة الوزير اراها ضرورية، وهي تعمل على ضبط الامور

وانا مع قرار مجلس الاعيان شكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً . الاستاذ الفقير .

الدكتور علي الفقير : بسم الله الرحمن الرحيم . شكراً معالي الرئيس .

انسجاماً مع توجه المجلس لموافقة مجلس الاعيان وعدم الدخول في التفاصيل، حتى يخرج هذا القانون الى حيز الوجود ويصبح نافذاً خاصة وان هناك مستفيدين من تعطيل هذا القانون، حتى لا تصدر ترخيصات لصحف يومية اخرى في هذا البلد . ولا نريد ان نقف عند اشكالات وشكليات، فباعتقادي ان من يأخذ هبة او منحة او معونة خارج البلد، ليس من السهل السير ان تتطلع عليها وان تصرف مقدارها والجهة التي قدمتها وبما ان الامر منوط بوزير وتبين فيما بعد ان هذه المبالغ ضخمة بحيث تؤثر على سمعة هذه الجريدة وتوجهاتها، وتفوح منها رائحة العمالة لجهة ما، فباعتقادي الوزير لن يقدم على موافقة لمثل هذا الشخص ان يأخذ هذه المبالغ المالية . لذلك التقييد بموافقة الوزير امر جيد وقيد لا بد منه وباعتقادي ان هذا ضابط جيد في منع الناس من ان يمدوا ايديهم الى جهات اجنبية لتمويل هذه الصحف او هذه المجلات لذلك ارى انسجاماً مع توجه المجلس على انهاء هذا الموضوع حتى لا يبقى الامر معلقاً بين المجلسين ارى الموافقة على قرار مجلس الاعيان . . . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً . الاستاذ الزين .

الدكتور محمد عضوب الزين : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة انني مع السلطة الرابعة وهي الصحافة النظيفه، ولست مع تلويث اي صحفي من خلال عمالته بالخارج، وانني احترم رأي مجلس الاعيان ولكن ما جاء بمشروع الحكومة انه مناسب بحيث يكون هذا الاجر او هذه الاموال التي تصل الى هذا الصحفي من خلال صحيفته ان تكون بموافقة مجلس الوزراء واجد ان مجلس الوزراء هو صاحب الولاية العامة لهذا الامر وانني مع مشروع قانون الحكومة، وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً . الاستاذ الغويري .

السيد سلامه الغويري : شكراً معالي الرئيس .

الواقع اللي كنت اريد ان اتكلم فيه تفضل فيه سماحة الشيخ علي الفقير وهو انسجاماً مع توجه هذا المجلس، نحن نريد ان ينتهي هذا القانون في هذه الدورة ولا ارى نظراً ان يكون هناك شرط على اي انسان يتلقى اية معونات او هبات سواء محرر او صحفي او صحيفة من اخذ موافقة الوزير، وبالتالي بما اذا تبين فيما بعد ان هذه المبالغ لها تأثير على الرأي وتغيير رأي الصحفي ان يعاقب الوزير امام هذا المجلس اذا كانت هذه المبالغ لها تأثير على هذا البلد، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ علاوي . السيد عبد الحفيظ علاوي : شكراً معالي الرئيس .

حقيقة من أخطر القضايا في وجهة نظري وجهة نظر المواطنين، هذا التوجه بالموافقة على اي شيء انا ارى ان هذه المادة اذا حذفت او اضيف اليها هذا القيد القانون كله خرج من مضمونه وليس له لزوم، واود ان اذكر بأن الصحافة بكثير من البلاد وخاصة الصحافة العربية المهاجرة وغيرها انتم تعلمون تنتقل ولاياتها كل شهر الى عاصمة من العواصم .

ثانياً ايضاً نحن لا نريد للسلطة التنفيذية ايضاً ليس فقط من الخارج ايضاً من الداخل لا نريد للسلطة التنفيذية ايضاً ان تتدخل في الصحافة وما يمارس في العالم العربي في الداخل اكثر ما يمارس في الخارج .

لذا انا ارى ان تبقى واصر على قرار مجلس النواب، واخوانا بالتوجه هذا يعني خطير جداً وفي النهاية يفرغ كل قوانيننا من مضمونها ونصير فقط نعد، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً . الاستاذ حسين مجلي .

السيد حسين مجلي : شكراً معالي الرئيس .

ارجو ان اذكر الزملاء ان قبض المال من الغير قصد فيه المشرع ان لا يكون من جرائم الخفاء، يعني لما يكون الواحد يأخذ مال خفية مثل السرقة هذا جريمة لكن حقيقة لما اريد ان اخذ موافقة جهة رسمية بعلنية انتفى وجود الجريمة واصلاً الى يده يرتكب جريمة لا يمكن ان يلجأ الى العلنية، بالعكس انا اعتقد ان هذا النص فيه محاصر لمن يريد ان يقبض وبالعكس فيه حقيقة انه اذا لم يكن الموافقة معنى ذلك ان

هناك بيئة على جرمه، ولذلك وجود النص اياً الزملاء مع وجود العلنية لا توجد جريمة، اما بالخفاء توجد جريمة ولذلك ارجو التصويت على هذا النص كما اتي من مجلس الاعيان لكي - مرة ثانية - لا نعطل هذا القانون، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً، يكفي لحد هنا؟

في قائمة موجودة اذا بتحبوا تكمل ما في مانع، الموضوع حقيقة اصبح واضح القضية بتحدث المتحدث عندما يكون هناك عدم وضوح، القضية واضحة ولا تحتاج الى عناء، والكلمة الاخيرة لرئيس اللجنة القانونية .

السيد رئيس اللجنة القانونية : سيدي

الرئيس . لا احب ان تمر هذه المادة دون ان اشير في المذكرات التي قد يلجأ لها في المستقبل تفسيرها للمادة الا ان ما ورد في مشروع الحكومة يتحدث عن قبول الاعانة او الهبة المالية او اي منفعة مالية او اجر قرار مجلس النواب والذي ايدته قرار الاعيان واذن عليه (الا بموافقة الوزير) حذف عبارة اي منفعة مادية، يعني هنا نريد ان نثير نقطة حقيقة، هل يشترط اذا ذهب وفد صحفي الى الخارج وكانت التذاكر من قبل دعاء الداعين للمؤتمر، هل يشترط ان يأخذ هذا الوفد موافقة الوزير؟

واذا اخذوا موافقة الوزير الا يعتبر ذلك قيداً على حرية الصحافة اذا كان فقط تذاكر واقامة. الحقيقة انا بأقول اللجنة القانونية حذفت (او منفعة مادية) اعتقد ان هذه العبارة يندرج تحتها نفقات الوفود فقط سيدي الرئيس لذلك الاعانة المادية والهبة المالية هي المقصودة

هكذا من الأشغال

بالنص امامنا والذي قيد بموافقة الوزير فاذا كان الامر يقوم في ذهن الزملاء على هذا النحو فلا بأس يعني من ان تتخذوا القرار المناسب بهذا الشأن، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً هناك اقتراح بالموافقة على قرار مجلس الاعيان باضافة (الا بموافقة الوزير) وهناك اقتراح للجنة القانونية، الاصرار على موقف مجلس النواب السابق.

فالآن الا بعد هو الموافقة على قرار مجلس الاعيان، من يوافق على قرار مجلس الاعيان؟ الموافقة على قرار مجلس الاعيان باضافة الا بموافقة الوزير، مجلس الاعيان قال الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب مع اضافة العبارة التالية الى اخره الا بموافقة الوزير. هذا واضح امامكم مكتوب.

السيد الامين العام: ٣٠ من ٥٧.

معالي رئيس المجلس: ٣٠ من ٥٧ وموافقة عليها كما جاءت من الاعيان المادة التي تليها.

السيد رئيس اللجنة كمقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥٠

أ- للمحكمة التي اصدرت الحكم ان تأمر المحكوم عليه بنشر الحكم المكتسب الدرجة القطعية بكامله مجاناً او نشر خلاصة عنه في اول عدد من المطبوعة الدورية. سيصدر بعد تبليغ الحكم وفي ذات المكان من المطبوعة الذي ينشر فيه المقال موضوع الشكوى وبالحرف ذاتها ولللمحكمة اذا رأت ضرورياً ان تقضي بنشر

الحكم او خلاصة عنه في صحيفتين اخريين على نفقة المحكوم عليه.

ب- اذا خالف المحكوم عليه احكام الفقرة (أ) من هذه المادة فيعاقب بغرامة لا تقل عن (١٠٠) مائة دينار ولا تزيد على (٥٠٠) خمسمائة دينار ونشر الحكم الذي امتنع عن نشره على نفقته.

قرار مجلس النواب

المادة (٥٠) والتي تصبح (٤٧) الجديدة موافقة كما وردت.

قرار مجلس الاعيان

المادة - ٥٠ - فقرة وب الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب مع تعديل الغرامة الواردة فيها لتصبح كما يلي: (.....) لا تقل عن (٥٠٠) خمسمائة دينار ولا تزيد على (١٥٠٠) الف وخمسمائة دينار).

قرار اللجنة القانونية

الموافقة على قرار مجلس الاعيان. معالي رئيس المجلس: موافقة. البند الذي يليه.

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥٤ - أ -

اذا خالف مالك المطبوعة الصحفية او رئيس التحرير المسؤول فيها او اي من العاملين فيها احكام المادة (٤٧) من هذا القانون فيعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن اربعة اشهر ولا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تقل عن (٤٠٠) اربعة الاف دينار ولا تزيد على (٦٠٠٠) ستة الاف

السيد رئيس اللجنة كمقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥٦ - كل مخالفة اخرى لاحكام هذا القانون ولم يرد نص على عقوبة عليها فيعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد على (١٠٠٠) الف دينار.

قرار مجلس النواب

المادة (٥٦): قرر المجلس شطبها واعادة ترقيم ما بعدها.

قرار مجلس الاعيان

المادة (٥٦): قرر المجلس الموافقة عليها كما وردت بالمشروع.

قرار اللجنة القانونية

الاصرار على قرار مجلس النواب. بشطب هذه المادة، هناك مخالفة طبعاً من ثلاث زملاء سبق ان تليت في هذه الجلسة الصباحية. تليت المخالفة.

معالي رئيس المجلس: الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي

الرئيس.

ارى ان نوافق اللجنة القانونية على اصرارها في هذه المادة، بسبب واحد هو انني قد راجعت مقرر اللجنة القانونية في مجلس الاعيان اثر مناقشتهم لهذه المادة، وبيئت لهم وجهة نظر هذا المجلس ومعنى ذلك ان هذه المادة تعني التفتيش عن اي عقوبة لاي شخص واختلاق الذريعة لمحاكمته وتغريمه، وهذا امر يخالف

دينار او بالعقوبتين معاً، اما اذا كان مالك المطبوعة شخصاً اعتبارياً فيعاقب بغرامة (٦٠٠٠) دينار.

ب- تحكم المحكمة باسترداد اي مبلغ دفع للمحكوم عليهم او لغيرهم كاعانة او هبة مالية او منفعة مادية او اجر وذلك لصالح الخزينة.

قرار مجلس النواب

المادة (٥٤) والتي تصبح المادة (٤٩) اعادة صياغة المادة على النحو التالي:

المادة ٤٩ - أ - اذا خالف اي من المذكورين في المادة (٤٤) من هذا القانون اي حكم من احكامها فيعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن اربعة اشهر ولا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تقل عن (٤٠٠٠) اربعة الاف دينار ولا تزيد على (٦٠٠٠) ستة الاف دينار او بالعقوبتين معاً اما اذا كان مالك المطبوعة شخصاً اعتبارياً فيعاقب بغرامة (٦٠٠٠) دينار.

موافقة كما وردت.

قرار مجلس الاعيان

المادة - ٥٤ -

(اصبحت ٤٩).

فقرة (ب)

شطب عبارة (كاعانة او هبة مالية او منفعة مادية او اجر) الواردة فيها.

قرار اللجنة القانونية

الموافقة على قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس: موافقة. البند الذي يليه.

الدستور ويخالف المنطق القانوني لأن كل جريمة يجب أن تحدد أركانها المادية وأن يتعلق بها جزاء أيضا محدد، أما أن نقول كل من يخالف القول الفلاني يحاكم بكذا وكذا معنى ذلك أنه إذا لم تحدد له نص بعينه، فنش له عن عقوبة عندئذ بهذا القانون، وهذا باعتقادي منهي غير سليم، واقتنع مقرر اللجنة القانونية وكذلك دولة رئيس مجلس الاعيان، وقال أن هذا الأمر سيستوعب بسهولة إذا قرر مجلس النواب ذلك.

فأنا أرى الاصرار واعتقد أن مجلس الاعيان سيوافق على هذا، لأنه لم يكن له الأمر واضح كما هو مبين، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ بسام حدادين.

السيد بسام حدادين: شكرا معالي الرئيس.

أنا باعتقد معالي الرئيس يعني تحت وطأة أنه تمرر القانون بلاش جلسة مشتركة... الخ. هذا قانون يعني بده يحكمنا فترة طويلة، فما اعتقد أنه من الحصافة ولا من الموضوعية أن نوافق على مادة تطلب منا التوقيع على شك على بياض بأن أي عقوبة لم ترد في هذا القانون بدنا نسلخ جلده إلى آخره، هذا تشريع يعتقد فضفاض يسمح بالاجتهاد خارج النص فبعتمد الاصرار على قرار مجلس النواب أكثر حكمة ودقة وموضوعية، شكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: حذف هذه المادة بأقصى طاقة استطيعها أمام هذا المجلس، وقد

أخذ المجلس بذلك، والان حقيقة أنا أذاع بأقصى طاقة على بقائها لكي يمر هذا هذا القانون ولا تكون تحت اثر التعطيل والاثار الكبيرة التي نعاني منها في بقاء القانون الحالي.

من العودة إليها السادة إلى النص يقول النص بغرامة لا تزيد عن ألف دينار، معنى ذلك أن القاضي ونحن ننق بقضائنا يمكن أن يحكم دينار حتى ألف دينار، وأيضا يمكن إذا رأى لا ضرورة للحكم أن لا يحكم أصلا ولا ننسى أننا الآن أمام قضاء مدني وهناك درجات تقاضي بداية، استئناف، تمييز ما في شيء اسمه قطعي والعقوبة حقيقة أن وجدت مبسطة اقصاها ألف دينار حدها الأدنى يمكن أن يكون دينار، لذلك من أجل هذا الغرض هل اعطى هذا القانون خوفا من أن يحكم بغرامة دينار مثلا، وخاصة أن هناك ضمانات قضائية كبيرة من البداية إلى الاستئناف إلى التمييز أرجو الموافقة على ما جاء في قرار مجلس الاعيان وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاقتراحات التي أماننا، اقتراح اللجنة القانونية وهو الاصرار على قرار المجلس السابق بشطب هذه المادة، مجلس الاعيان وهو الاقتراح بتأييد مجلس الاعيان بإبقاء المادة كما جاءت في المشروع، الآن من يوافق على قرار مجلس الاعيان بالموافقة على بقائها كما جاءت في المشروع؟

السيد الأمين العام: ٤٥ من ٥٧.

معالي رئيس المجلس: ٤٥ من ٥٧. وموافقة عليها كما جاءت من مجلس الاعيان، التعديلات التي تمت بمجلس القانون. هل يوافق

بمجلسه؟	بمجلسه؟
موافقة.	موافقة، وبهذا نقر هذا القانون والقانون بمجلسه.
وهذا هو نص القانون كما اقره مجلس النواب.	هل يوافق المجلس الكريم على القانون

قانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣ قانون المطبوعات والنشر

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٣) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

الوزارة : وزارة الاعلام

الوزير : وزير الاعلام

المدير : مدير عام دائرة المطبوعات والنشر.

النقابة : نقابة الصحفيين الاردنيين.

الشخص : الشخص الطبيعي او المعنوي

المطبوعة : كل وسيلة نشر دونت فيها الكلمات او الاشكال بالحروف او الصور او الرسوم او بالضغط او الحفر.

المطبوعة الدورية : المطبوعة الصحفية والمتخصصة بكل انواعها والتي تصدر في فترات منتظمة وتشمل:

أ. المطبوعة الصحفية وتشمل ما يلي:

١. المطبوعة اليومية: المطبوعة التي تصدر يوميا بصورة مستمرة باسم معين وارقام متتابعة وتكون معدة للتوزيع على الجمهور.

٢. المطبوعة غير اليومية: المطبوعة التي تصدر بصورة منتظمة مرة في الاسبوع او على فترات اطول وتكون معدة للتوزيع على الجمهور.

ب. المطبوعة المتخصصة: المطبوعة التي تختص بموضوع او أكثر في مجالات معينة على وجه التحديد وتكون معدة للتوزيع على المعنيين بها او على الجمهور وذلك

حسبما تنص عليه رخصة اصدارها.

ج. نشرة وكالة الأنباء: المطبوعة المعلقة لتزويد المؤسسات الصحفية بالانخبار والمقالات والصور والرسوم سواء صدرت كل يوم او اسبوع او شهر.

الصحافة : مهنة تحرير المطبوعات الصحفية واصدارها.

الصحفي : كل من تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في قانون نقابة الصحفيين المعمول به واتخذ الصحافة مهنة له وفقا لاحكامه .
 المطبعة : اجهزة انتاج المطبوعات بأنواعها المختلفة واشكالها ولا يشمل هذا التعريف الآلات الطابعة والكتابة والناسخة والآلات التصوير .
 المكتبة : المحل التجاري المرخص لبيع الكتب وادوات الكتابة والصحف والمجلات والمطبوعات الاخرى .
 دار النشر : المؤسسة التي تتولى اعداد المطبوعات وانتاجها وبيعها .
 دار التوزيع : المؤسسة التي تتولى توزيع المطبوعات او بيعها .
 مكتب الدعاية والاعلان : المكتب الذي يتولى اعمال الاعلان والدعاية التجارية وانتاج موادها ونشرها او بثها بوساطة وسائل الاعلام .
 دار الدراسات والبحوث : المؤسسة التي تتولى اجراء الدراسات والبحوث وتقديم الاستشارات في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والانسانية وغيرها .
 دار قياس الرأي العام : المؤسسة التي تتولى اجراء بحوث ميدانية بهدف استطلاع اتجاهات الرأي العام حول موضوع معين بواسطة الاستبيانات او الوسائل المشروعة للاستطلاع .
 دار الترجمة : المؤسسة التي تتولى اعمال الترجمة من لغة الى لغة اخرى بما في ذلك الترجمة الفورية .

المادة (٣) الصحافة والطباعة حرمان حرية الرأي مكفولة لكل اردني، وله ان يعرب عن رايه بحرية بالقول والكتابة والتصوير والرسم في وسائل التعبير والاعلام .

المادة (٤) تمارس الصحافة مهمتها بحرية في تقديم الاخبار والمعلومات والتعليقات وتسهم في نشر الفكر والثقافة والعلوم في حدود القانون وفي اطار الحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة للآخرين وحرمتها .

المادة (٥) تشمل حرية الصحافة ما يلي :

أ . اطلاع المواطن على الوقائع والافكار والاتجاهات والمعلومات في المجالات التي تهم المجتمع على المستوى المحلي والعربي والاسلامي والدولي .
 ب . افساح المجال للمواطنين لنشر ارائهم .

ج . حق الحصول على المعلومات والاخبار والاحصائيات التي تهم المواطنين من مصادرها المختلفة وتحليلها وتداولها ونشرها والتعليق عليها في حدود القانون .

د . حق المطبوعة الصحفية ووكالة الانباء والمحرر الصحفي في ابقاء مصادر المعلومات او الاخبار التي يتم الحصول عليها سرية الا اذا قررت المحكمة غير

ذلك اثناء النظر بالدعاوى الجزائية حماية لامن الدولة او لمنع الجريمة او تحقيقا للعدالة .

هـ . حق المواطنين والاحزاب السياسية والمؤسسات الثقافية والاجتماعية والنقابات في التعبير عن الرأي والفكر والانتجاز في مجالات نشاطاتها المختلفة من خلال المطبوعات .

المادة (٦) لأي شخص بما في ذلك الاحزاب السياسية الحق في تملك المطبوعات الصحفية واصدارها وفقا لاحكام هذا القانون .

المادة (٧) تعمل الجهات الرسمية على تسهيل مهمة الصحفي والباحث في الاطلاع على برامجها ومشاريعها .

المادة (٨) على المطبوعات ان تمتنع عن نشر ما يتعارض مع مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية وحقوق الانسان واحترام الحقيقة وقيم الامة العربية والاسلامية، وان تعتبر حرية الفكر والرأي والتعبير والاطلاع حقاً للمواطنين كما هي حق لها .

المادة (٩) على الصحفي وعلى كل من يعمل بالصحافة التقيد التام بأخلاق المهنة وأدائها بما في ذلك ما يلي :

أ . احترام حقوق الافراد وحياتهم الدستورية وعدم المساس بحرية حياتهم الخاصة .

ب . تقديم المادة الصحفية بصورة موضوعية ومتكاملة ومتوازنة .

جـ . توخي الدقة والنزاهة والموضوعية في التعليق على الاخبار والاحداث .

د . الامتناع عن نشر كل ما شأنه ان يذكي العنف والتعصب والبغضاء او يدعو الى العنصرية والطائفية .

هـ . عدم استغلال المادة الصحفية للترويج لمتروج تجاري او الانتفاص من قيمته .

المادة (١٠) على المطبوعة الدورية ان تعتمد في مواردها على مصادر مشروعة معلنة ومحددة، ويحظر عليها تلقي اي دعم مادي او توجيهات من اي دولة اجنبية او جهة خارجية .

المادة (١١) على مصدر المطبوعة الدورية تزويد المدير بنسخة من موازنتها السنوية مع البيانات المتعلقة بمواردها ومصادر تمويلها ووضعها المالي .

المادة (١٢) يحظر على الصحفي وعلى كل من يعمل بالصحافة ان يرتبط بعلاقة عمل مع اي جهة اجنبية الا اذا كان ذلك بموجب نظام مراسلي وسائل الاعلام الاجنبية الصادر بموجب هذا القانون .

المادة (١٣) ١ - يجب ان يكون لكل مطبوعة صحفية رئيس تحرير مسؤول يشترط فيه ما يلي:

- أ . ان يكون صحفياً.
- ب . ان يتقن لغة المطبوعة الدورية التي سيعمل رئيس تحرير مسؤولاً لها قراءة وكتابة وإذا كانت تصدر بأكثر من لغة واحدة فيجب عليه ان يتقن على ذلك الوجه اللغة الأساسية للمطبوعة وان يلم الماماً كافياً باللغات الأخرى.
- ج . ان لا يكون رئيس تحرير مسؤولاً لأكثر من مطبوعة دورية واحدة.
- د . ان لا يمارس أي وظيفة أخرى في المطبوعة الصحفية التي يعمل رئيس تحرير لها أو في غيرها.
- هـ . ان يكون رئيس التحرير غير محكوم بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الاخلاق العامة.

و . ان يكون رئيس التحرير مقبلاً إقامة فعلية في داخل المملكة.

٢ - فيما عدا ما ورد في البنود (ب) و (هـ) و (و) لا تنطبق احكام بنود الفقرة السابقة على رئيس تحرير المطبوعة التي يصدرها حزب.

المادة (١٤) رئيس التحرير مسؤول عما ينشر في المطبوعة التي يرأس تحريرها كما يعتبر مالك المطبوعة وكاتب المقال الذي نشر فيها مسؤولين عما ورد فيه.

المادة (١٥) ١ - يجب ان يكون للمطبوعة المتخصصة رئيس تحرير مسؤولاً عما ينشر فيها، ويشترط فيه ما يلي:

- ١ . ان يكون اردنياً.
- ٢ . غير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الاخلاق العامة.
- ٣ . ان يكون حاصلًا على مؤهل علمي ذي علاقة بالموضوع الذي تخصص فيه المطبوعة، أو كانت له خبرات في ذلك الموضوع تؤهله للعمل في المطبوعة.

ب - لغیر الصحفي الحق في ان يكون رئيس تحرير مسؤول لمطبوعة متخصصة تدخل مواضيعها في مجال اختصاصه.

المادة (١٦) يجب ان يكون لكل من دار النشر ودار الدراسات والبحوث ودار قياس الرأي العام ودار الترجمة ومكتب الدعاية والاعلان والمطبعة ودار التوزيع والمكتبة مديراً مسؤولاً يشترط فيه ما يلي:

- أ . ان يكون اردنياً.
- ب . غير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الاخلاق العامة.

ج . ان تتوفر فيه المؤهلات العلمية والخبرات العملية التالية:

- ١ - ان يكون حاصلًا على الشهادة الجامعية الأولى على الأقل ولديه خبرة مناسبة يقدرها الوزير في المجال الذي سيعمل فيه اكتسبها بعد حصوله على ذلك المؤهل العلمي اذا كان سيعين مديراً مسؤولاً لدار للدراسات والبحوث أو لقياس الرأي العام.
- ٢ - ان يكون حاصلًا على شهادة الدراسة الثانوية العامة على الأقل ولديه خبرة مناسبة يقدرها الوزير في المجال الذي سيعمل فيه اكتسبها بعد الحصول على ذلك المؤهل العلمي اذا كان سيعين مديراً مسؤولاً لدار للنشر أو للتوزيع أو لمطبعة أو مكتبة أو دار للترجمة أو مكتب للاعلان والدعاية.

المادة (١٧) لا يجوز للشخص الواحد ان يكون مديراً مسؤولاً لأكثر من مؤسسة واحدة من المؤسسات المنصوص عليها في المادة (١٦) من هذا القانون.

المادة (١٨) يشترط في مالك المطبوعة الدورية ما يلي:

- أ . ان يكون اردني الجنسية ومقبلاً في المملكة.
- ب . غير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف والاخلاق العامة.

المادة (١٩) ١ - تمنح الرخصة لاصدار مطبوعة صحفية للجهات التالية:

- ١ - الصحفي المعترف في هذا القانون وتوافرت فيه الشروط المنصوص عليها فيه.
- ٢ - الشركة الصحفية التي اسست وسجلت لغايات اصدار المطبوعات الصحفية ولا يجوز لغیر الاردني ان يشارك في الشركة الصحفية او يساهم فيها.
- ٣ - الحزب السياسي.

ب . لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير منح الرخص لاصدار النشرات للجهات التالية:

- ١ - لوكالة انباء اردنية.
- ٢ - لوكالة انباء أجنبية شريطة المعاملة بالمثل على ان يكون رئيس تحرير النشرة المسؤول صحفياً (اردنياً).

ج . لا يجوز الترخيص للحكومة أو لأي من المؤسسات الرسمية العامة باصدار أي مطبوعة صحفية سياسية يومية أو غير يومية.

د . اعتباراً من نفاذ احكام هذا القانون لا يجوز ان يزيد مجموع مشاركة أو مساهمة

هكذا من الأشغال

الحكومة والمؤسسات الرسمية العامة والصناديق التابعة لأي منها على (٣٠٪) من رأس مال أي شركة أو مؤسسة صحفية، ويترتب على تلك الجهات توفير أوضاعها مع أحكام هذه الفقرة خلال سنتين من تاريخ صدور هذا القانون إذا كان مجموع مشاركتها أو مساهمتها تلك يزيد على تلك النسبة عند نفاذ أحكامه وذلك بإعادة توزيع نسبة الـ (٣٠٪) على تلك الجهات بنسبة مشاركة أو مساهمة كل منها في رأس مال الشركة أو المؤسسة الصحفية وتعرض الزيادة للاكتتاب العام من قبل مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة للعمدة التي يراها مناسبة.

هـ . تسري أحكام الفقرة (د) من هذه المادة على أي من الجهات المنصوص عليها فيها إذا كانت هي المشاركة أو المساهمة الوحيدة من بين تلك الجهات في الشركة أو المؤسسة الصحفية، وكانت نسبة مشاركتها أو مساهمتها عند نفاذ أحكام هذا القانون تزيد على (٣٠٪) من رأسمال الشركة أو المؤسسة.

و . لمجلس الوزراء تمديد المدة المنصوص عليها في الفقرة (د) من هذه المادة بما لا يزيد على مثلها أو لمدد لا يزيد مجموعها عن ذلك.

المادة (٢٠) يقدم طلب الحصول على رخصة إصدار مطبوعة صحفية إلى الوزير، وعلى مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير إصدار قراره بشأن الطلب خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه على أن يكون قرار المجلس برفض الطلب معللاً ويكون خاضعاً للطعن لدى محكمة العدل العليا.

المادة (٢١) يجب أن يتضمن طلب الحصول على رخصة إصدار مطبوعة صحفية ما يلي:

- اسم طالب الرخصة ومحل إقامته وعنوانه.
- اسم المطبوعة ومكان إصدارها وطبيعتها.
- مواعيد صدورها وهل هي يومية أو أسبوعية أو نصف شهرية أو فصلية . . . الخ.
- تخصصها وما إذا كانت سياسية أو أدبية أو اقتصادية . . الخ.
- اللغة أو اللغات التي ستصدر بها.
- اسم رئيس التحرير المسؤول وعمره ومحل إقامته وعنوانه وشهادته العلمية وخبراته العملية.

المادة (٢٢) يقدم طلب الحصول على رخصة إصدار مطبوعة متخصصة إلى المدير على النموذج الذي يعمده لهذه الغاية، وعلى الوزير بناء على تنسيب المدير أن يصدر قراره خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب على أن يكون قرار الرفض معللاً

وخاضعاً للطعن لدى محكمة العدل العليا.

المادة (٢٣) أ . يقدم طلب الحصول على رخصة إنشاء مطبعة أو دار للنشر أو دار للتوزيع أو دار للدراسات والبحوث أو دار لقياس الرأي العام أو دار للترجمة أو مكتب للدعاية والإعلان إلى المدير على النموذج الذي يعمده لهذه الغاية وعلى الوزير بناء على تنسيب المدير أن يصدر قراره خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب على أن يكون قرار الرفض معللاً وخاضعاً للطعن لدى محكمة العدل العليا.

ب . تحدد البيانات والإجراءات الخاصة بتقديم الطلب للحصول على الرخصة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بما في ذلك إدخال التغيير أو التعديل على مضمون الرخصة وإجراءات التنازل عنها بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون.

المادة (٢٤) أ . يشترط في منح الرخصة للمطبوعة الصحفية اليومية أن لا يقل رأس مالها المسجل عن (٥٠,٠٠٠) خمسين ألف دينار وأن لا يقل المبلغ المدفوع عن (٥٠٪) منه.

ب . يشترط في منح الرخصة للمطبوعة الصحفية غير اليومية أن لا يقل رأسمالها المسجل عن (١٥,٠٠٠) خمسة عشر ألف دينار وأن لا يقل المبلغ المدفوع عن (٥٠٪) منه.

ج . تستثنى المطبوعة الصحفية اليومية وغير اليومية التي يرغب أي حزب سياسي إصدارها من الحد الأدنى لرأس المال المنصوص عليه في كل من الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة.

المادة (٢٥) على مالك المطبوعة الصحفية أن ينشر في مكان بارز فيها وبشكل واضح اسمه واسم رئيس تحريرها المسؤول ومكان وتاريخ صدورها وبند الاشتراك فيها واسم المطبعة التي تطبع فيها وأن يقدم إشعاراً للمدير بأي تغيير أو تعديل يطرأ على مضمون الترخيص وذلك خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ وقوع التغيير أو التعديل.

المادة (٢٦) باستثناء المطبوعات الصحفية التي تصدرها الأحزاب السياسية تعتبر رخصة إصدار المطبوعة ملغاة حكماً في أي من الحالات التالية:

- إذا لم تصدر المطبوعة الصحفية خلال ستة أشهر من تاريخ منح الرخصة.
- إذا توقفت المطبوعة الصحفية عن الصدور للمدة المبيته أدناه دون عذر مشروع يقبل به الوزير.

١ . المطبوعة اليومية : لمدة ثلاثة اشهر متصلة .

٢ . المطبوعة غير اليومية التي تصدر بصورة منتظمة مرة في الاسبوع : لاثني عشر عددا متتاليا .

٣ . المطبوعة غير اليومية التي تصدر بصورة منتظمة في مدة اطول من الاسبوع : اربعة اعداد متتالية .

المادة (٢٧) مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في هذا القانون يمنح الترخيص لاصدار مطبوعة صحفية لمالك المطبوعة الصحفية وله التنازل عنها للغير بكاملها او بأي جزء منها على ان تراعى في ذلك الشروط التالية :

أ . ان يبلغ التنازل المدير اشعارا برغبته في ذلك التنازل قبل ثلاثين يوما من التاريخ المحدد لوقوعه .

ب . ان تتوافر في التنازل له الشروط المنصوص عليها في هذا القانون التي تسمح له بتملك المطبوعة او تملك اي جزء منها .

جـ . ان يقدم التنازل له طلبا الى المدير قبل (٣٠) يوما من التاريخ المحدد لوقوع التنازل بين فيه رغبته في ذلك .

د . ان يتم التنازل لدى الوزارة وفقا للاجراءات التي يحددها الوزير بتعليمات يصدرها لهذه الغاية .

المادة (٢٨) اذا نشرت المطبوعة الصحفية خبرا غير صحيح او مقالا يتضمن معلومات غير صحيحة فيحق للشخص الذي يتعلق به الخبر او المقال الرد على الخبر او المقال او المطالبة بتصحيحه ، وعلى رئيس التحرير المسؤول نشر الرد او التصحيح مجانا في العدد الذي يلي تاريخ ورود الرد في المكان والحروف نفسها التي نشر فيه وبها الخبر او المقال في المطبوعة الصحفية .

المادة (٢٩) اذا نشرت المطبوعة الصحفية خبرا غير صحيح او مقالا يتضمن معلومات غير صحيحة تتعلق بالمصلحة العامة ، فعلى رئيس التحرير المسؤول ان ينشر مجانا الرد او التصحيح الخطي الذي يرده من الجهة المعنية او من المدير وفي العدد الذي يلي تاريخ ورود الرد او التصحيح وفي المكان والحروف نفسها التي ظهر فيها وبها الخبر او المقال في المطبوعة الصحفية .

المادة (٣٠) تطبق احكام المادتين (٢٨) و (٢٩) من هذا القانون على اي مطبوعة صحفية تصدر خارج المملكة وتوزع داخلها .

المادة (٣١) لرئيس التحرير المسؤول للمطبوعة الصحفية ان يرفض نشر الرد او التصحيح الذي

يرده بمقتضى احكام المادتين (٢٨) و (٢٩) من هذا القانون في اي من الحالات التالية :

أ . اذا كانت المطبوعة الصحفية قد صححت الخبر او المقال وقبل ورود الرد او التصحيح اليها بصورة دقيقة وكافية .

ب . اذا كان الرد او التصحيح موقعا بامضاء مستعار او مكتوبا بلغة غير اللغة التي حرر بها الخبر او المقال المردود عليه .

جـ . اذا كان مضمون الرد او التصحيح مخالفا للقانون او النظام العام او منافيا للاداب العامة .

د . اذا ورد الرد بعد مرور شهرين على الاقل على نشر الخبر او المقال المردود عليه .

المادة (٣٢) اذا امتنعت الجهة المسؤولة عن اي مطبوعة تصدر خارج المملكة وتوزع فيها عن نشر الرد او التصحيح وفقا لاحكام المادة (٣٠) من هذا القانون فللمدير ان يمنع ادخال المطبوعة الى المملكة بصورة دائمة او للمدة التي يراها مناسبة .

المادة (٣٣) يدون في كل مطبوعة اسم مؤلفها وناسرها وعنوان كل منها والمطبعة التي طبعت فيها وتاريخ طبعتها .

المادة (٣٤) لا يجوز لرئيس التحرير المسؤول ان ينشر اي مقال لاي شخص باسم مستعار الا اذا قدم له كاتبه اسمه الحقيقي .

المادة (٣٥) لا يجوز استعمال اسم مطبوعة صحفية سبق ان صدرت ثم توقفت عن الصدور اسما لمطبوعة صحفية جديدة الا بعد مرور خمس سنوات على الاقل على توقفها الا اذا تنازل اصحاب العلاقة او ورثتهم عن ذلك الاسم قبل انقضاء تلك المدة .

المادة (٣٦) على مالك المطبوعة الصحفية ان يمسك حسابات منظمة حسب الاصول المحاسبية وللمدير ان يطلع في اي وقت على جميع البيانات والحسابات الخاصة بالمطبوعة وتدقيقها والتأكد من التزام مالكيها بالضوابط المالية المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة (٣٧) على مالك المطبعة او مديرها المسؤول التقيد بما يلي :

أ . الاحتفاظ بسجل يدون فيه بالتسلسل عناوين المؤلفات التي يطبعها واسماء اصحابها وعدد النسخ المطبوعة من كل منها وان يبرز ذلك السجل للمدير او لمن يفوضه بذلك .

ب . ان يودع لدى دائرة المطبوعات والنشر نسختين من كل مطبوعة غير دورية تطبع في مطبعته وذلك قبل توزيعها .

المادة (٣٨) على كل من يرغب في طبع كتاب في المملكة ان يقدم نسختين من مخطوطه الى دائرة

هكذا من الأشهر

المطبوعات والنشر قبل البدء في طبعه وللمدير اجازته او منع طبعه اذا تضمن ما يحظر القانون نشره على ان يبلغ مؤلف الكتاب قراره بذلك خلال اربعة عشر يوما من تاريخ تقديمه، وللمؤلف او ناشر الكتاب الطعن بقرار المدير لدى محكمة العدل العليا.

المادة (٣٩) - على كل من مالك المكتبة او دار التوزيع او دار النشر ان يقدم للمدير نسخة من كل مطبوعة يستوردها من خارج المملكة قبل توزيعها او بيعها وذلك لاجازة توزيعها او بيعها، وللمدير ان يرفض اصدار الاجازة ومنع دخول المطبوعة للمملكة اذا رأى ان تداولها يلحق الضرر بالمصلحة العامة، ولكل من مالك المكتبة او دار التوزيع او دار النشر الطعن بقرار المدير لدى محكمة العدل العليا.

المادة (٤٠) - ١ - يحظر على المطبوعة ان تنشر ما يلي:

- ١ . الاخبار التي تمس بالملك او بالاسرة المالكة .
- ٢ . اي معلومات عن عدد القوات المسلحة الاردنية او اسلحتها او عتادها او اماكنها او تحركاتها الا اذا اجيز نشرها من مرجع مسؤول في القوات المسلحة الاردنية او اي خبر او رسم او تعليق تمس بالقوات المسلحة او الاجهزة الامنية .
- ٣ . المقالات والمواد التي تشتمل على تحقير احدى الديانات والمذاهب المكفولة حريتها بالدستور .
- ٤ . المقالات التي من شأنها الاساءة الى الوحدة الوطنية او التحريض على ارتكاب الجرائم او زرع الاحقاد وبلد الكراهية والشقاق والتناحر بين افراد المجتمع .
- ٥ . وقائع الجلسات السرية لمجلس الامة .
- ٦ . المقالات او الاخبار التي يقصد منها زعزعة الثقة بالعملية الوطنية .
- ٧ . المقالات او المعلومات التي تتضمن اهانة شخصية لرؤساء الدول العربية او الاسلامية او الصديقة او رؤساء البعثات الدبلوماسية واعضاؤها المعتمدين في المملكة .
- ٨ . المقالات او الاخبار التي من شأنها الاساءة لكرامة الافراد او حرياتهم الشخصية او الاضرار بسمعتهم .
- ٩ . الاخبار والتقارير والرسائل والمقالات والصور المنافية للاخلاق والاداب العامة .
- ١٠ . الاعلانات التي تروج للادوية والمستحضرات الطبية الا اذا اجيز

نشرها مسبقا من قبل وزارة الصحة .

ب - يمنع ادخال المطبوعات من الخارج اذا تضمنت ما يحظر نشره بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٤١ - لا تسري احكام هذا القانون المتعلقة بالمطبوعات المحظورة استيرادها على ما تستورده منها المؤسسات الحكومية والجامعات ومراكز البحث العلمي على ان تؤخذ موافقة المدير المسبقة على استيرادها .

المادة ٤٢ - يحظر نشر محاضر المحاكم في اي قضية معروضة على هذه المحاكم قبل صدور الحكم القطعي فيها الا اذا اجازت المحكمة نشرها .

المادة ٤٣ - اذا نشرت اي مطبوعة تحقيقات صحفية او اخبارا تعود لاي فرد او جهة مقابل اجر فيترتب على المطبوعة الاشارة فيها بصورة واضحة وصريحة الى انها مادة اعلانية .

المادة ٤٤ - يحظر على كل من مالك اي مطبوعة صحفية ورئيس تحريرها ومدير تحريرها واي محرر فيها واي مراسل لها واي كاتب اعتاد الكتابة فيها ان يتلقى او يقبل بحكم ملكيته لتلك المطبوعة او وظيفته فيها او مهنته او بسببها او في سياق ممارستها او ارتباطها بها او لاجلها من اي جهة عمالية او اجنبية اي معونة او هبة مالية الا بموافقة الوزير .

المادة ٤٥ - يحظر على مالك المطبعة وعلى مديرها المسؤول ان يطبع اي مطبوعة كان قد منع طبعها او نشرها او توزيعها او تداولها او بيعها او طبع اي مطبوعة غير مرخص باصدارها او حظر نشرها .

المادة ٤٦ - ١ - تختص محكمة البداية بالنظر في جميع الجرائم التي ترتكب خلافا لاحكام هذا القانون ويتولى المدعي العام التحقيق فيها واصدار القرارات المناسبة بشأنها وذلك وفقا للصلاحيات والاجراءات المنصوص عليها في كل من قانون اصول المحاكمات الجزائية وقانون العقوبات المعمول بهما .

ب . تقام دعوى الحق العام في جرائم المطبوعات الدورية المنصوص عليها في هذا القانون على رئيس التحرير المسؤول للمطبوعة وعلى كاتب المقال كفاعلين اصليين، ويكون مالك المطبوعة الصحفية مسؤولا بالتضامن معها عن الحقوق الشخصية الناجمة عن تلك الجرائم، وفي نفقات المحاكمة ولا تترتب عليه اي مسؤولية جزائية الا اذا ثبت اشتراكه او تدخله الفعلي في الجريمة .

ج . تقام دعوى الحق العام في جرائم المطبوعات غير الدورية المنصوص عليها في هذا القانون على مؤلفها كفاعل اصلي وعلى ناشرها كشريك له واذا لم يكن مؤلف المطبوعة او الناشر معروفا فيلاحق مالك المطبعة ومديرها معا بالدعوى

هذه من المأهول

الجزائية.

د . يعتبر اصحاب المطابع والمكتبات ودور النشر والتوزيع مسؤولين بالتضامن عن الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة التي يحكم بها على مستخدميهم في قضايا المطبوعات التي تطبق عليها احكام هذا القانون .

المادة ٤٧ - أ . للمحكمة التي اصدرت الحكم ان تأمر المحكوم عليه بنشر الحكم المكتسب الدرجة القطعية بكامله مجانا او نشر خلاصة عنه في اول عدد من المطبوعة الدورية سيصدر بعد تبليغ الحكم وفي ذات المكان من المطبوعة الذي نشر فيه المقال موضوع الشكوى وبالحروف ذاتها، وللمحكمة اذا رأت ضروريا ان تقضي بنشر الحكم او خلاصة عنه في صحيفتين اخريين على نفقة المحكوم عليه .

ب . اذا خالف المحكوم عليه احكام الفقرة (أ) من هذه فيعاقب بغرامة لا تقل عن (٥٠٠) خمسمائة دينار ولا تزيد على (١٥٠٠) الف وخمسمائة دينار ونشر الحكم الذي امتنع عن نشره على نفقته .

المادة ٤٨ - اذا خالف رئيس التحرير المسؤول للمطبوعة الصحفية احكام اي من المادتين (٢٨) و (٢٩) من هذا القانون فيعاقب بغرامة لا تقل عن (٥٠٠) - خمسمائة دينار ولا تزيد على (١٥٠٠) الف وخمسمائة دينار وذلك بناء على شكوى المتضرر .

المادة ٤٩ - أ . اذا خالف اي من المذكورين في المادة (٤٤) من هذا القانون اي حكم من احكامها فيعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن اربعة اشهر ولا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تقل عن (٤٠٠٠) اربعة الف دينار ولا تزيد على (٦٠٠٠) ستة الف دينار او بالعقوبتين معا، اما اذا كان مالك المطبوعة شخصا اعتباريا فيعاقب بغرامة (٦٠٠٠) دينار .

ب . تحكم المحكمة باسترداد اي مبلغ دفع للمحكوم عليهم او لغيرهم وذلك لصالح الخزينة .

المادة ٥٠ - اذا خالف مالك المطبوعة احكام المادة (٤٥) من هذا القانون فيعاقب بغرامة لا تقل عن (٥٠٠) خمسمائة دينار ولا تزيد على (٢٠٠٠) الف دينار اما اذا كان مالك المطبوعة شخصا اعتباريا فيعاقب بغرامة لا تقل عن (٢٠٠٠) الف دينار ولا تزيد على (٥٠٠٠) خمسة الف دينار .

المادة ٥١ - كل مخالفة اخرى لاحكام هذا القانون ولم يرد نص على عقوبة عليها فيعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد على (١٠٠٠) الف دينار .

المادة ٥٢ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الانظمة المتعلقة بتنظيم اوضاع المطابع والمكتبات ودور النشر ودور التوزيع ومكاتب الاعلان والدعاية ودور الدراسات والبحوث ودور قياس الرأي العام ودور الترجمة واوضاع مراسلي وسائل الاعلام الخارجية وموارد الاعلان الخارجية والداخلية وتعملتها في المطبوعات الصحفية والمتخصصة والنسبة التي يسمح من حجمها للاعلان فيها .

المادة ٥٣ - يلغى قانون المطبوعات والنشر رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٣ ، والتعديلات التي طرأت عليه .

المادة ٥٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

أمين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب

د . عبد اللطيف عريبات

نائباً طلباً حول مناقشة الاسس المعتمدة للتعين، بالوظائف العامة لدى ديوان الخدمة المدنية لهذا العام وما قبله، هذا الطلب المقدم وهو مناقشة الاسس المعتمدة للتعين في الوظائف العامة في ديوان الخدمة المدنية لهذا العام وما قبله، فتحن نتحدث عن اسس التعين وهناك لجنة خاصة، لجنة التعيينات مشكلة ولم تعد الان ولم ترد تقريرها في جلسة قادمة .

فالحديث الان هو فقط عن اسس التعين وبعد هذه المناقشة هناك جلسة مغلقة، وهذا اليوم ايضا كما جاء في جدول الاعمال، فنرجو ان يكون الحديث والنقاش الان حول هذا الموضوع، حول الاسس المعتمدة للتعين وليس اي شيء اخر الان من يود الحديث في هذا الموضوع ارجو رفع الايدي . مسجل لدي: الاستاذ قلم حمزة منصور، الاستاذ علي الحوامدة،

معالي رئيس المجلس : شكرا معالي رئيس اللجنة القانونية، لدينا البند الاخر وهو المناقشة وترفع الجلسة لمدة عشر دقائق ونعود للمناقشة رجاء عشر دقائق ونعود للجلسة، ترفع الجلسة . * رفعت الجلسة لمدة عشر دقائق للاستراحة وبعدها عاد المجلس للانعقاد * .

معالي رئيس المجلس : بسم الله الرحمن الرحيم .

النصاب مكتمل ونستأنف الجلسة السيد الامين العام البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٥ مناقشة طلب المناقشة رقم (٣) حول اسس وقواعد التعين في الوظائف العامة .

معالي رئيس المجلس : كما نذكرون ايا الاخوة قلم عدد من الاخوة حوالي سبعة عشر

الاستاذ محمد الزين، الاستاذ محمد الدردور، الاستاذ عبدالعزيز جبر، بسام، الازايدة، منصور مراد، حسني الشيبان، سليم الزعبي. الحديث ارجو عدم الخروج عن موضوع النقاش وهو اسس التعيينات المعتمدة، الاستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: شكراً معالي الرئيس.

سأجهد ان اوجز اشد الايجاز، وستكون مناقشتي عبر عدد من الاسئلة:

(١) هل هذه الاسس لاية قرارات تقوم على الاستثناءات كانت قد اتخذتها احدى الحكومات هل ستعتمد هذه الاسس وحدها؟ ام ان هنالك اسس موازية تسير جنباً الى جنب مع هذه الاسس؟

(٢) هل ستقطع هذه الاسس الطريق على التعيينات بعقود التي ضج منها الناس؟

(٣) لماذا استثناء بعض الجهات من الاسس؟ واخص رئاسة الوزراء ومجلس النواب وهل يعني هذا انها ستكون متنوعة على بعض المواطنين؟

(٤) هل افهم من بعض الاسس ان خريجي ما قبل (٨٤) اوصدت في وجوههم الابواب حيث ان الاسس المملنة في الصحف اليومية تشير الى ان تنافسهم فيما بينهم، واظن ان الكثير منهم بعض ضحايا ظروف سياسية جادة في المنطقة.

(٥) الحالات الانسانية التي ذكرت واظنها محصورة في ثلاث حالات، هل هي الحالات الوحيدة انا اقدر ان ينصف ابن الشهيد، واقدر

ان ينصف الابناء الثلاثة او الذين يزيدون كما ان اصحاب الاعاقات، لكن اقول معالي الرئيس ان هناك اعاقات اجتماعية في المجتمع. اتصل بي صباح هذا اليوم مواطن يشكو امره الى الله ثم الى الخيرين من امثالكم يقوم عائلة مكونة من اثني عشر نفراً دخلها من المعونة الوطنية (خمس وثلاثون) ديناراً، كيف تعيش هذه العائلة؟ هل اذا كان في مثل هذه العائلة شاب او فتاة له اولوية لتكون عملية التعيين هذه بديلاً للتسول في رمضان او غير رمضان، ارجو لتساؤلاتي هذه ان تكون محل نظر، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الدكتور علي الحوامدة.

الدكتور علي الحوامدة: بسم الله الرحمن الرحيم.

اولاً مع تقديري لعدالة الاسس التي اقراها مجلس الوزراء حول اسس وقواعد انتقاء وتعيين الموظفين للسنوات الثلاث القادمة ٩٣، ٩٤، ٩٥ فاني ارجو ان يعتبر الاردن منطقة جغرافية واحدة وان يختار ديوان الخدمة المدنية الرجل المناسب لاي وظيفة مناسبة وشاغرة او محدثة من بين جميع المتقدمين المناسبين لتلك الوظيفة بغض النظر عن منطقتهم الجغرافية، وذلك حتى تنوزع الكفاءات التي تعين وفق هذه الاسس العادلة لخدمة المواطنين في جميع انحاء الاردن وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ محمد الزين.

الدكتور محمد الزين: شكراً معالي الرئيس.

موضوع اسس التعيينات والتجاوزات التي رافقت موضوع اخذ ابعاداً واسعة وعكس سمعه غير سليمة لكثير من الزملاء الذين شاركوا في الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٩٠ وقد انحلت التجاوزات اشكالاً عديدة منها التعيين بعقود او بالمياومة او على حساب الاجور الاضافية او المساعي او غير ذلك حتى بلغ حجم التجاوزات كبيراً ووصل عدد الحالات خلال السنوات الثلاثة الماضية ما يقارب الـ (٥٠٠) حالة.

اما من حيث الاسباب التي ادت الى حدوث هذه التجاوزات فأنه وإن كانت الضغوطات الكبيرة والوساطات هي السبب الرئيسي لحدوث مثلها حدث فأن اسس التعيينات التي كان معمولاً بها كانت موضوعة بشكل يغطي على مثل تلك التجاوزات لا بد من اعادة النظر في تلك الاسس وقد تم ذلك كما جاء بلاغ سيادة رئيس الحكومة لضبط مثل تلك المخالفات ضماناً كافية اذا تم التقيد به ومتابعته متابعة جادة من قبل سيادته شخصياً وبمكس ذلك فان البلاغ سيذهب ادراج الرياح لا يحقق النتائج المرجوة من وضعه.

وهنا اري لا بد من أن أضيف بعض المقترحات التفصيلية التالية عند اجراء التعيين.

١. من الضروري اشراك الوزارات والدوائر المعنية بالتعيين باختيار اصحاب الحق في التعيين ووضع نسخة من كشف الحاسوب في كل وزارة حتى تكون الامور مطمئة وواضحة للجميع حتى يحصل المواطن على الجواب نفسه سواء من ديوان الخدمة او من الوزارة المعنية.

أود ان اقول للزملاء الافاضل بأنه منذ فترة ادلى رئيس الحكومة ببيان يتضمن الكثير من الايجابيات حول قواعد واسس التعيين وايضاً اصدرت الحكومة قبل عدة ايام اسس وقواعد انتقاء وتعيين موظفين في الوظائف الحكومية للاعوام (٩٣ / ٩٤ / ٩٥) واني اجد فيها الايجابيات الكثيرة علماً بأنه لي تحفظ، لانهم اخذوا الوحدة الادارية كمحافظة وكذلك الى اللواء ولكلهم لم ينظروا الى الاقضية وعلى سبيل المثال.

اذا اخذنا عمان كمحافظة فأنه اجد من الظلم اذا قورن قضاء الجيزة وقضاء الموقر وقضاء سحاب وقضاء ناعور وقضاء ذيبان مقارنة مع عمان كماصمة التي يبلغ عدد السكان ما يزيد عن مليون ومائتي الف نسمة.

فليس من العدالة ان تكون الوحدة الادارية فقط هي المحافظة واللواء.

اما النقطة الثالثة فاني اجد ان مجلس النواب قد وافق على لجنة لموضوع التعيينات وامام هذه اللجنة كثير من التوصيات ربما سيساعد في هذه التعيينات، لذلك اجد مما قلته من حيث بيان رئيس الحكومة وما اصدرته الحكومة من قواعد واسس، وايضاً اللجنة انه يفي بالمهدف المطلوب وان تترك هذا الامر للحكومة وان تنتقل الى بند ثاني، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ محمد الدردور.

السيد محمد علي الدردور: شكراً معالي الرئيس.

هكذا من الأشغال

٢ . ان يتم التعيين في الوزارة او الدائرة بمشاركة ديوان الرقابة والتفتيش التي وضعت حديثاً بحيث تكون اطراف التعيين الثلاثة هي التي تقوم بالمشاركة في التعيين: ديوان الخدمة وديوان الرقابة والوزارة او الدائرة المعنية.

٣ . عدم اعتماد الاسس المتبعة في اخذ أوائل مختلف السنوات حيث ان هذا الاسلوب يثير الشبهة والشك مهما كانت درجة النزاهة والحياد وقد اصبحت هذه الطريقة مشجبة على كل تجاوز، لذلك فان الاقدمية المطلقة هي الاساس الاثبت والاسلم في عملية التعيين وهذا الاساس لا يسمح بتعيين خريجي عام ٩٢ قبل خريجي ٨٦.

٤ . تخصيص نسبة من الشواغر لكل وزارة تتناسب مع عدد الموظفين في الوزارة او الدائرة اذ ان هناك وزارات كبيرة لم تعط شواغراً واحداً لأعوام ثلاث مضت وأنا اعتقد ان هذا هو من الاسباب التي تؤدي ببعض الوزراء للبحث عن اساليب غير شرعية للتعيين.

٥ . ان لا تعتمد المنطقة الجغرافية الاساس الوحيد للتعيين لمن مضى على تخرجهم عشرة سنوات أو أكثر اذ يوجد من هؤلاء عدد كبير مسجلين في ديوان الخدمة ليس لهم ذنب سوى تلك التجاوزات التي حالت بينهم وبين التعيين. كما ان هذه الفئة من الخريجين يجب ان تعطى نسبة من التعيينات الواردة في جدول التشكيلات.

٦ . ان تعطى نسبة من التعيينات لاعادة التعيين الذي اضطرهم ظروف الحياة للعودة للعمل الوطني.

٧ . ان تخضع الشركات الحكومية او شبه حكومية الى اسس التعيين التي يخضع لها الخريجون في دوائر الدولة الأخرى.

٨ . إلغاء تنسيب ثلاثة أو اربعة عند الحاجة إلى تعيين واحد منهم فهذا المبدأ مدخل لاختيار الشخص المنوي تعيينه سلفاً.

٩ . واخيراً تم استخدامه باب للحالات الانسانية مضبوطة ومشروطة أؤيد هذا الاجراء وأضيف انه حبذا لو اضيف اليه شرط مرض رب الأسرة المقعد حيث ان هناك حالات مثل هذه تستدعي تعيين أحد افراد الأسرة الذين يعاني رب اسرتهم من المرض المعقد شريطة ان يكون ذلك بوسائل تمنع من استغلال هذا الشرط.

وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الشيخ ابو زنت انت ليس مسجل لحد الآن، شايفك تكتب. فقط للعلم.

السيد عبد المنعم ابو زنت: معالي الرئيس، والله الظلم زهدي في الكلام.

معالي رئيس المجلس: انا بيدي اذكر حتى لا تنسى فقط. الشيخ الكولهي.

الدكتور احمد الكولهي: بسم الله الرحمن الرحيم.

إن سلامة الاسس والقواعد في التعيينات وتحقيقها للعدالة، مطلب شرعي ووطني لهذه الوظائف امانات للناس بأيدي الاجهزة التنفيذية، والله تعالى يقول إن الله يأمركم أن تؤدوا الامانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس

هكذا من أهل

ان تحكموا بالعدل» من هنا فان الاخلال بها جريمة في حق الدين والوطن والأمة على حد سواء.

ومن خلال النظر في اسس وقواعد التعيينات الجديدة التي اصدرها ديوان الخدمة المدنية وأقرها مجلس الوزراء تبدو لي الملاحظات التالية:-

أولاً: اولوية التوزيع الجغرافي: في ظني يجب التفرقة بين الوظائف التي عمول من خزينة الدولة وبين تلك التي عمول من ضرائب ورسوم عملية كالمليديات مثلاً، ففي النوع الاول أرى ان العدالة تتطلب جعل الأردن دائرة واحدة، وتوزع الوظائف بنسبة عدد الباحثين عن عمل من كل منطقة جغرافية للاسباب التالية:-

١ - لترسيخ الوحدة الوطنية التي نعتبرها هدفاً رئيساً، أما أن تكون بعض المناطق معلقة على ابناءها فهذه عطية مرفوضة.

٢ - كون الأردنيين متساويين في الحقوق والواجبات.

٣ - حتى لا يكون الاقبال على طلب العلم وتحصيل الخبرات المطلوبة معوقاً وسلبياً، وتعم البطالة منطقتهم، ويتنظر تخرجهم السنوات الطوال بينما يعين ابن المنطقة المتخلفة في التعليم حال تخرجه.

٤ - لأنه عدداً من ابناء المنطقة سيعينون بالضرورة في مناطقهم وفي هذا تحقيقاً للتنمية الإقليمية والاستقرار الوظيفي الذي ورد ذكره في تبرير هذا التوزيع الجغرافي.

وأما التي عمول من ضرائب الرسوم المحلية فيمكن أن تحقق التوزيع الجغرافي للعدالة فيها، ولكن يجب وضع اسس تحقق العدالة بين ابناء تلك المنطقة، الا أن تكون عمولة للرئيس يعين كيف يشاء، ولذلك أرى اتباع الاسلوب التالي:-

١ - الاعلان عن وجود الشواغر مهما كانت.

٢ - قبول الطلبات من ابناء تلك المنطقة وغيرهم واعطاء الاولوية عند التساوي لابين المنطقة.

٣ - أن يتم التعيين من خلال اسس يعتمدها ديوان الرقابة والتفتيش الاداري.

ثانياً: اولوية التعيين:

التعيين لفتتين اثنتين هما:

الاولى - العائدون من خدمة العلم الذين اجلت خدمتهم للحاجة اليهم، وتم تعيينهم في اجهزة الدولة، ثم التحقوا بالواجب الوطني، وبعد الانتهاء وجدوا أنفسهم بلا عمل، وهذا مخالف للعدالة والقانون من عدة وجوه:

١ - لأن المادتين ٢٥ ، ٢٦ من قانون خدمة العلم تحتمان اعادة تعيينهم شريطة تقديم الطلب لاعادة التعيين.

٢ - لأنهم يشبهون المعارين والمتدربين من وزاراتهم الى اماكن أخرى لمدة عامين، بدليل أن خدمة العلم تحسب لهم لغايات الترفيع والتصنيف والتقاعد.

٣ - ولأن المفروض ان يكرموا بعد انتهاء خدمة العلم فيعطوا أكثر مما كانوا يستحقون قبل خدمة العلم وهي الوظيفة ولا نطالب أكثر مما يستحقون.

الثانية: الذين فصلوا لأسباب سياسية حيث ما زال هؤلاء محرومين من التعيين وقد فصلوا تعسفياً لممارستهم حقاً كفله لهم

واما عن اسس وقواعد اولوية التعيين
فتبدوا الي الملاحظات التالية:

الاول: يتطلب مجرد الشهادة العلمية
المعنية: فهذه لا تحتاج الى مقابلات شخصية
لعدم وجود معيار للتفاضل غير الشهادة، ولذلك
يجب حصر مجموع النقاط في الشهادة والاقدمية
فقط.

الثاني: ما يتطلب أكثر من مجرد الشهادة العلمية، وبالإمكان أن توضع الأسس للزوائد عن مجرد الشهادة العلمية وتعطي نسباً معينة من مجموع النقاط، على أن تجري بينهم الامتحانات التنافسية للترجيح عند تساوي في النقاط فقط، ينبغي على هذا التصنيف ما يلي :-

١ - لا حاجة لترشيح ثلاثة لكل وظيفة شاغرة
كما جاء في تقرير ديوان الخدمة المدنية
وذلك قطعاً لدابر المحاسبة والمحسوبة.

ب - لا حاجة للمقابلات الشخصية بعد الامتحانات التنافسية.

ج - إلغاء اجراء المقابلات للمتنافسين في الحالات التي تجري فيها امتحانات تنافسية.

د - وأما القول بأن المشرف على إدارة الامتحان وإجراء المقابلات لجنة لا فرد تتكون من أربعة فهذا لا يغلق منفذ الحماية والحسنية.

٢ - اما الاسس التفصيلية :

١ - من غير المعلمين والأطباء والضيافة
وأطباء الأسنان

ممتاز ۳۰ نقطه.

جيد جداً ۲۷ نقطه

جيد ۲۵ نقطة.

متوسط ۲۳ نقطة.

مقبول ٢٠ نقطة.

دون ان يكون هذا التفاوت من (٣٠ - ١٠).

٢ - الاعدمية الى ٤٠ بدلاً من ثلاثين
وتكون لكل سنة ٤ نقاط.

٣ - تقديم ستة الطلب يعطى فقط ١٠
نقاط بحيث تعطى لكل ستة نقطة

ابتداءً من ٨٤، حيث أن ٩٤، ٩٥ لم تأتيا بعد، وتحتسب السنة في موعدها بنقطة وإذا لم يتوفر تقديم للطلاب منذ ٨٤ تعتبر السنة الأولى لتقديم الطلب بـ ١٠ نقاط، ويقول ما بعدها بنفس النسبة.

كفاءات والمهارات الخاصة والسمات الشخصية: وهذه كما اسلفت منها نوع لا يحتاج اليها تعطى للأندمية بحيث تصحح ٧ نقطة تعطى كل سنة (٧) نقاط.

وإما النوع الآخر فتعطى للامتحان تنافسي كامل العلامة (٢٠) نقطة.

أسس التفصيلية لتعيين الأطباء
الصيدلة وأطباء الأسنان فأرى أنها تحقق
العدالة بشكل ممتاز.

مجلس التفصيلية لتعيين المعلمين في وزارة
تربية والتعليم والتعليم العالي:

١ - ارى بالنسبة للجامعين رفع نقاط

الأقدمية الى اربعين وتخفيض نسبة
سنة تقديم الطلب الى ١٠ نقاط بدل
من ٢٠ بحيث تعطى كما قلت لكل
سنة نقطة اعتباراً من تاريخه وإذا لم
يكن هناك تقديم فتعطى لأول سنة
بـ ١٠ نقاط وتعديل السنوات بعدها
بنفس النسبة.

- واما بالنسبة للجدارية والشهادة
فارى اعادة توزيعها كما اسلفت في
توزيعها المين اعلاه في نقطة من غير
المعلمين والاطباء والصيادلة واطباء
الاسنان التي سبق ذكرها

د- وتبقى قضية الذين تخرجوا قبل سنة ٨٤
فالعادلة تقتضي ان نفرق بين من قَدِمَ
طلب ولم يعمل وبين من لم يقدم طلباً وكان
يعمل، فيعامل الأول بالاولوية كاولوية
العائد من خدمة العلم والمفصول لاسباب
سياسية، واما الثاني فيعطون نسبة من
الوظائف تتناسب مع عددهم بالنسبة
لمجموع طالبي الوظيفة.

و- اما تخصيص 5% من الشواغر للحالات الانسانية فهذه خطوة جيدة حيث أن تقديم صاحب الحاجة مبدأ معمول به شرعاً وعرفاً.

ز- عدم استثناء المرشحين للوظائف في رئاسة الوزراء في مجلس الأمة من تلك الأسس والقواعد فأرى رفضها. بحيث يشمل هؤلاء الموظفون بل ان رئاسة الوزراء ومجلس الامة يجب ان يكون اكثر حرم على اتباع هذه الاسس.

وانخيراً أرى اخضاع الوظائف المحصورة

في ديوان الخدمة المدنية الى رقابة ديواني المحاسبة والرقابة والتفتيش الاداري ابتداء كما جاء في بلاغ سيادة رئيس الوزراء، وارى كذلك اخضاع الوظائف من الفئة الرابعة الى رقابة دائرة الرقابة والتفتيش الاداري ودائرة الموازنة كما جاء ايضا في بلاغ سيادة رئيس الوزراء عند تعبئة الشواغر، وبالنسبة فأطالب بأخضاع الوظائف في الشركات العامة والجامعات الى اسس موضوعية تعتمد من قبل ديوان المحاسبة وديوان التفتيش الاداري ابتداء وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لكم،

الاستاذ عبدالعزيز جبر .

الدكتور عبدالعزيز جبر: بسم الله
الرحمن الرحيم.
شكراً معالي الرئيس.

في ملاحظات الحقيقة بالنسبة لما قبل
صدور نظام التعميمات المعتمدة للثلاث سنوات
القادمة.

أولاً: حول التعيينات في مجلس الآمة، فقد طلبت من الأمين العام ان يوافني ببعض المعلومات واخذت بعض المعلومات، وجدت ان بعض اللواتي عينَ في مجلس الآمة هن من طمّ مقعد الدراسة، لا زلنَ على مقاعد الدراسة وقد عينت احداهن في هذا المجلس.

الناحية الثانية، ان الذين عينوا كانوا من
ابناء عائلات معينة وقد لاحظت هذا اثنتي
مراجعتي للقائمة.

اما الموضوع الثاني فهو الجواز
والاحوال المدنية وكنت قد قدمت سؤالاً بار
حوالي اثنا عشر اسباً قد عينوا، ولاحظت ا

١٥٠

ابناء عائلات ايضاً، فلان وفلان وفلان. بغض النظر لا اريد ان اذكر اسماؤه وطلبت موافاتي بالاسس التي عينوا بموجبها، ولكن الاجابة كانت ليست على السؤال، وانما كانت الحكومة قدمت قوائم فراجعها، انا طلبت الاسس التي عينوا بموجبها حتى استطع ان اصل الى نتيجة، هذان موضوعان.

الحقيقة الاسس المعتمدة لثلاث سنوات القادمة جيدة، وأشكر الحكومة على وضع هذه الاسس، وارجو ان تتبع هذه الاسس وان تكون العدالة في تطبيقها نرجو الله، لي ملاحظة على اللجان الحقيقة التي تشكل تأمل ان تكون هذه اللجان وان كنت لا اري ان تشكل لجان، وان تعتمد اسس وان لا يعرف من الذين هم تقدموا للوظائف حتى لا يمر فلان قريب عضو اللجنة او صديق عضو اللجنة او غير ذلك وهذا ما حدث لذلك انا لا اري تشكيل هذه اللجان مطلقاً.

الاستثناء ان لمجلس النواب والاستثناءات لرئاسة الوزراء هذه الحقيقة لا يجوز ان يكون هناك استثناءات الناس سواسية كاستثناء المشط، من عين في مجلس النواب مثله مثل اية دائرة اخرى، ايضاً تشكيل ديوان الرقابة وديوان المحاسبة وتقديم تقرير سنوي، ارجو ان تسهم هذه الدواوين فعلاً في مراقبة التعيينات وان تقدم تقريراً سنوياً لمجلس النواب كما يقدم ديوان المحاسبة بالضبط وما هي ملاحظاتهم على هذه التعيينات، ان كان فيها تجاوزات او لم يكن نحن نطمح الى ديوان المحاسبة والى ديوان الرقابة في رئاسة الوزراء وان يقدموا تقاريرهم كما ينبغي.

ارى ان تكون هناك ايضاً بالاضافة الى

ديوان الخدمة المدنية القطاعات الاخرى كالامن العام ان توضع لها اسس ايضاً، وان يكون الناس سواسية لا أن تكون هذه الوظائف لأنسان معين وشريحة معينة، فهذا ما يتكلم به كثير من الناس، ان هذه تنطبق فقط على فلان وفلان اما الفلان المولود في الجهة الفلانية وتاريخ كذا هذا لا ينطبق عليه، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ محمد الازايدة.

السيد محمد الازايدة: شكراً معالي الرئيس.

ارتاح الناس لبلاغ رئيس الوزراء الاخير بشأن التعيينات وجاءت الاسس كذلك مطمئة لأولئك الذين يطلبون الاعمال ويصطفون على الدور على باب مؤسساتنا ووزاراتنا وابناء مجتمعنا، ولكن هناك ملاحظات قصيرة ثلاث ابديتها بعد قراءتي لاسس التعيينات.

١ - انني اتحفظ على موضوع اللجان والمقابلات لانها لا تخلو من الشخصية الذاتية ومراعاة القرابة والنسب والجوار وكلنا في قرية صغيرة وكلنا يعرف الاخر، لذلك اري ان لا تكون هناك لجان مقابلة وتقييم وان تربط هذه الاسس جميعاً بديوان الخدمة المدنية وان يكون هو المسؤول وحده عن تعيينات جميع الموظفين. وتنعكس احياناً هذه المقابلات على بعض الدوائر مثل وزارة الداخلية حيث نجد فيها نخبة وطبقية، وهناك معينين من مناطق معينة، وفي اناس ليس لهم هناك سفير في تلك الوزارة مثل وزارة الداخلية او الخارجية لذلك حفاظاً على تكافل الفرص والعدالة في المجتمع

ثاني اتحفظ بالضد اي لجنة مهما كانت علاماتها قليلة ان تكون هناك لجان مقابلة في التعيين وان يتساوى جميع المتقدمين بطلبات استخدام لديوان الخدمة المدنية في ترشيحهم للدوائر وتعيينهم رأساً بدون الرجوع لأي لجنة مهما صغرت او كبرت ومهما كانت الحاجة، حتى نقطع دابر الكلام على اللجان التي شكى منها الناس كثيراً، وكذلك انني ضد الاستثناءات واتحفظ عليها بشدة حتى ولو كانت في هذا المجلس مجلس النواب والاعيان او كانت في رئاسة الوزراء، فكلنا مواطنون وكلنا لنا نفس الحقوق والواجبات، فليعين الكفاء سواء كان في رئاسة الوزراء او في مجلس النواب او في وزارة البلديات او في اي جهة من جهات مجتمعنا وكلها خدمة. الناس للناس من بدو وحضر بعض لبعض وان لم يشعروا خدموا فكلنا نخدم مصالحنا العامة والمصيرية فلنكن متكافئين في فرصنا.

وكذلك للنقطة الاخيرة الثالثة، انني مع التعيينات ضمن المناطق الجغرافية حفاظاً على حق الناس الذي لم يصلهم التعليم الا متأخرين في البادية وفي الريف، ولا يستطيع ان ينال ابن الريف ابن المدينة التي كانت هي مدرسة منذ الاربعينات ولم تفتح له مدرسة لابن الريف الا في الستينات او السبعينات حتى تكون له فرصة العمل ويستطيع ان ينال داخل منطقته الجغرافية وليس خارجها، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ منصور مراد.

السيد منصور مراد: شكراً معالي

الرئيس.

هناك بعض النقاط معالي الرئيس.

١ - النقاط الممنوحة لأقدمية تقديم الطلب بحيث لها (٢٠٪) ... هذه النقطة غير عادلة ومثال على ذلك انه لو افترضنا ان خريج عام ٨٧ التحق بخدمة العلم ... لن يستطيع تقديم طلبه إلا في عام ٨٩ أي انه سوف يخسر عامين ... بينما الذي لم يلتحق في خدمة العلم في ذلك الوقت ولأي سبب كان فإنه سيحصل على علامات ونقاط أكثر وبذلك تصبح له الأولوية، بسبب انه سجل طلباً لديوان الخدمة بنفس سنة تخرجه ... اذكر بأنه قد ظلم عدد كبير من المواطنين ... ولذلك اقترح لكل الاخوة الذين ادوا خدمة العلم إضافة نقاط لهم تعادل الستين التي خدموا بها وأن يتم تعيين من لم يتعين منهم وبالسيرة الممكنة.

٢ - عملية التوزيع الجغرافي: اري ضرورة وضع شروط تمنع عملية إستغلال بند التوزيع الجغرافي في التعيين ... وكما مرس واستغل هذا البند سابقاً ... بحيث كان يتم تعيين شخص او عدة اشخاص في احد المناطق النائية ... وبعد فترة قصيرة كان يتم نقل ذلك الشخص او الاشخاص الى عمان أو أي مكان آخر يريدونه ... ويكون بذلك قد اخذ مكان غيره لذا أرجو تقييد هذا البند بحيث تستطيع منع إستغلاله.

٣ - يوجد نقص في مراعاة هذا البند وهو الاسس المعتمدة للخبرات الفنية والعلمية وغيرها ... للمواطنين الذين تخرجوا بعد عام ٨٤ وأخص منهم الذين كانوا مسجلين ولم

تنظيمية هل لهذه المناقشة من جدوى اي هل فقط اننا سنقول اراثنا ويبقى الامر هل سيعدل لو فرضنا هناك توجه للتعديل في الامس، هل سيعدل ام لا؟
اذا كان الجواب لا سلفاً فانا اعتقد انه لا جدوى من النقاش.

معالي رئيس المجلس: هو هذا الموضوع الاخ حسني هو موضوع نقاش، والنقاش بنقطة النظام تبادل الرأي يقول الاخوان ما لديهم، وقد نقول الحكومة ما لديها، وتبادل الرأي في هذا الموضوع، ثم اذا ارتؤي ان تكون خلاصة هذه النقاشات تبرر وترسل للحكومة كملاحظات مجلس النواب.

الدكتور حسني الشياح: هناك فرصة او هناك احتمال تغير في الأسس اذا تبين، أمل ان يكون ذلك في الحقيقة الملاحظة في المضمون اننا اعتقد ان هذه الأسس بشكل عام هي اكثر تقدماً من الامس التي كان معمول بها سابقاً، وهي اكثر دقة وهي اكثر موضوعية اشير بشكل خاص الى ان هذه الأسس اوردت بنسبة معينة الى الحالات الانسانية نحن نعلم ان هذه الحالات الانسانية كان يساء استخدامها في فترات سابقة وربما كانت تعطي لغير المستحقين الجديد في هذه الأسس اننا حددت ضمن تعريف محدد الحالات الانسانية.

فانا اعتقد ان ابناء الشهداء يستحقون رعاية خاصة، واعتقد ان اسرة ليهي ثلاث خريجين لا يعملون ايضاً تستحق هذه الاعانة ولكن الحقيقة استغرب استغراب كبير تحديد او وقف بعض الوظائف على اسس ادارية على ابناء

طلبات في ديوان الخدمة... وصدف ان سافر بعضهم الى الخارج أو بقوا في الأردن وتدريبوا في مجالهم إما عبر عملهم بالوزارات، والدوائر والمؤسسات لمدد متفاوتة واكتسبوا خبرات واسعة... لماذا لا نحسب لهم سنوات الخبرة وخاصة في المجالات الحيوية التي نحتاجها في بلدنا.

٤ - تساؤل عن ما هو وجه العدالة في عدم شطب اسماء المتقدمين بطلبات توظيف بديوان الخدمة المدنية وهم يشغلون وظائف ومناصب في مجال تخصصهم لدى شركات ومؤسسات كثيرة مثل الفوسفات، والاسمنت ومصفاة البترول وغيرها.

٥ - لم تحدد الأسس بشكل واضح للتعريف للعاطل عن العمل بحيث انه في الحالات الإنسانية الوارد ذكرها قد يتوفر في الأسرة اكثر من اربعة اشخاص مؤهلين علمياً وغير متقدمين بطلبات لديوان الخدمة لأنهم يشغلون وظائف في القطاع الخاص، وبالتالي قد يقوم احدهم بطلب معاملته ضمن الحالات الإنسانية... وأرى هنا المطلوب وضع تعريف واضح ومحدد بضوابط واضحة لمنع استغلال هذا البند... والا سوف تتكرر الأخطاء ويعم الظلم والتحايل ويتضرر بذلك الآلاف من مواطنينا.

وشكراً.
معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ حسني الشياح.

الدكتور حسني الشياح: شكراً معالي الرئيس.
اسمح لي ابتداءً ان اسوق ملاحظة

المحافظات سيكونون سلفاً طبقاً لهذه الأسس ممنوعين من دخول المنافسة على هذه الوظائف التعليمية، انا اعتقد انه لا يجوز ذلك من ثم الامتحان والمقابلة، الامتحان والمقابلة يخصص له بنسبة معينة من النقاط (٢٠) اعتقد، وهناك نقاط للجدارة، كيف احدد الجدارة؟ واعيد الازدواجية اقول المقابلة من اجل تحديد الكفاءة ما الفرق بين المقصود بالجدارة وبين امتحان ومقابلة من اجل تحديد الكفاءة، في هذا ازدواجية اذا كان ما هو محطوط تحت ما هو موضوع تحت وصف الجدارة في الامس لا يفي بأغراض تحديد الكفاءة، فلنضيف اذن تحت باب الجدارة معايير جديدة، لتدخل بقية العناصر الموجودة تحت باب الامتحان والمقابلة.

اقول قولي هذا لأنني اعلم ان الامتحان والمقابلة المخصص لها (٢٠) علامة تفتح الباب واسع جداً لعدم الموضوعية، والتجيز وانا لا أريد ان أسوء اطلاقاً لاحد انا اعلم ان بعض الاسئلة التي كانت تقدم في امتحان المقابلة توحى بأن السائل بحاجة هو ان يمر بامتحان جدارة، عندما يحرم طالب وظيفة لانه لا يجيد الاجابة على سؤال سم لي ثلاث شخصيات من زعمات الحركة النسائية في الاردن، وهذا يجرمه من الحصول على وظيفة يعني انا لا اعلم ولا افهم اطلاقاً ان تخصص عشرة علامات في الحقيقة سيكون تقييمها ذاتي جداً تحت باب امتحان ومقابلة وبالتالي تفصح المجال للأهواء والأنحياز وارى ان تضاف هذه الدرجات تحت باب الجدارة، نقطة اخيرة اي تحت باب الجدارة مقاييس موضوعية وليس ذاتية نقطة أخيرة مع العلم بأنني اعلم بأن هناك قرار

الوحدة الادارية لواء او محافظة الاردنيون دستورياً متساوون بحقوقهم في العمل، ولا ادري مدى انسجام هذا التمييز على اساس الوحدة الادارية مع هذا الشرط الدستوري حق العمل يكفله الدستور لجميع الأردنيين وهم متساوون في هذا الحق، عندما تأتي بقرار اداري ونقيم التنافس فرصة الوصول للموظفة على اساس الوحدة الادارية ارى في ذلك عدم انسجام مع هذا الحق الدستوري، هذا من الناحية القانونية، اما من الناحية الواقعية في الحقيقة وخاصة فيما يتعلق بوزارة التربية والتعليم وانا اتفق ان اسمع رأي معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم في هذا الموضوع، هناك محافظات محروم ابناءها الخريجون وهم عشرات الآلاف الأسس لا تسمح لهم بالحصول على الوظيفة ومعظم عشرات الآلاف هذه هم من حملة شهادات مهنة تعليمية، اشير اقول هناك بعض الملاحظات اشير بشكل خاص الى محافظة اربد محافظة اربد يقال وزارة التربية والتعليم لا يوجد فيها شواغر اذا لن يتمكن ابناء هذه المحافظة من التنافس على وظائف اخرى تعليمية في بقية محافظات المملكة لكن واضح من ثم حتى لو نشأت الحاجة في السنة القادمة لبضعة شواغر في مهنة تعليمية في هذه المحافظة او غيرها وان الحالة المشابهة ستكون شواغر محدودة وسنجد انها لا تفي اطلاقاً بالحاجة التي ستزداد لأن آلاف خريجين جدد سيضافون الى سوق العمل وسيكونون ايضاً ممنوعين ايضاً من التقدم الى التنافس على الشواغر التعليمية والصحية في مناطق المملكة الأخرى واقعياً هذا يحدث ارتباك، معنى ذلك عشرات الآلاف في بعض

هكذا من الأشغال

من الحكومة بأن خدمة العلم لم تعد مطلوبة من أجل الحصول على وظيفة إلا أن هناك بعض المؤسسات وخاصة المؤسسات العامة أقول مؤسسات عامة قطاع عام، فما زالت تمنع الذين لم يؤدوا خدمة العلم من التقدم إلى وظائفها أرجو من سيادة رئيس الوزراء قراءة هذه النقطة إذا كان بالإمكان، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً معالي الرئيس.

ستطيل في هذه الكلمة.

نحن ايها السادة نتكلم عن سياسة الوظائف العامة، وهذه الجلسة مخصصة أساساً لأسس التعيين في الوظائف العامة.

وتعلمون جميعاً أن الحكومة قد أصدرت حديثاً أسس وقواعد للانتقاء والتعيين في الوظائف الحكومية، وقد صدرت هذه الأسس قبيل اجراء هذه المناقشة، والسؤال الذي نطرحه... هل ستأخذ الحكومة بالاعتبار هذه المناقشات في تعديل أسس التعيين المذكورة؟ يبقى السؤال قائماً؟

لا أريد أن أتكلم كلاماً لمجرد الكلام على أي حال فإنا نلدي بعض الملاحظات على أسس الانتقاء والتعيين المذكورة التي قرأناها أو قرأتها بالتفصيل صبيحة هذا اليوم وسبق أن قرأتها في الجرائد.

أولاً: - فيما يتعلق بأولوية التوزيع الجغرافي، أنا من الذين يرون أن الأردن منطقة جغرافية واحدة، فالأردن كدولة تدرج وفقاً

لقواعد القانون الدولي ضمن مفهوم الدولة البسيطة، فهي ليست دولة فيدرالية أو كونفدرالية... والدولة البسيطة لا تجدد فيها تمييز بين المحافظات والألوية لأن هذه الأخيرة لا ترقى إلى درجة الولاية في الدولة الفيدرالية من هنا فأنني أرى أن أولوية التعيين لا بناء اللواء أو المحافظة كأساس معتمد للتعيين يتناقض في طبيعة الدولة الأردنية باعتبارها وحدة واحدة ومنطقة جغرافية واحدة ودولة بسيطة بمفهوم القانون الدولي... ونعتقد أن إعطاء الأولوية في التعيين لا بناء قد يخلق حالات شاذة في التطبيق، بمعنى فرصة أن اثنين من الخريجين تخرجاً في يوم واحد وبنفس التقدير ومن نفس التخصص، فقد يعين أحدهما فوراً لأنه من اللواء (أ) ولا يعين الآخر ويبقى منتظراً التعيين لسنوات عديدة لأنه من أبناء اللواء (ب). وإذا وصل الدور فيجد نفسه مرؤوساً من زميله ابن اللواء (ب). هذا مثال بسيط، لكن يمكن للعقل أن يتفقد عن أمثلة أكثر شذوذاً في هذا الخصوص.

ونعتقد أن هذا يخالف أحكام المادة (٦) والمادة (٢٣) من الدستور، المادة (٦) ايها السادة تقول الأردنيون أمام القانون سواء لا تميز بينهم في الحقوق والواجبات والمادة (٢٧) أيضاً من الدستور تقول العمل حق لجميع المواطنين فعلى الدولة أن توفره للأردنيين في توجيه الاقتصاد الوطني والنبوض فيه، لا أدري مدى دستورية التمييز بين أبناء الألوية في التعيين وهل هذا الأساس في التعيين أساس دستوري أم لا؟ اعتقد أن هذا الأساس ليس أساساً دستورياً وأنا في اتفاق في ذلك مع ما ذهب إليه الزميل الدكتور حسني الشيايب.

ثانياً: - أرى أنه لا بد من إعطاء أهمية أكبر لأقدمية التخرج، حقيقي الخريج الجامعي هو خريج سواء كان بتقدير جيد أو ممتاز فهو خريج وهو سيعمل في الوظيفة العامة، فالتأهيل أن يتخرج من الجامعة أساساً، لذلك أنا أرى إعطاء الأقدمية في التخرج أهمية أكبر من إعطاءه في الأساس، أسس التعيين، أعطته فقط (٥٠٪).

ثالثاً: - الأساس أخضعت المرشحين للتعيين لامتحانات تنافسية، يعني خريج الجامعة الذي تخرج على أيدي دكاترة جامعيين وقدم امتحانات متتالية في سنوات متعددة لا بد من أن يحظى لكي يعين في وظيفة معينة لتعيين أو لامتحان من قبل لجنة خاصة تدير وتجري الامتحان، اللجنة مشكلة حسب التعليمات أو الأساس من قبل أمين عام الدائرة، وعضوية اثنين من الدائرة، وبمشاركة مندوب ديوان الخدمة.

الحقيقة حتى المشاركة هل هو عضو في اللجنة يصوت معها أو ما يصوت، الحقيقة أيضاً فيها غموض هذه الفقرة، هي اعتقد لجنة الدائرة من أمين عام الوزارة واثنين من الوزارة قد لا يكونا مختصين في الامتحان المقدم للتعيين أو المرشح للتعيين، لا أرى داعياً لوجود مثل هذه اللجنة، وتجاربنا مع اللجان أنها في معظمها تخضع للضغط، طالما وإن سلطتها تقديرية بعد الامتحان يتم اجراءات... بعد امتحان اللجنة هذه الأساس تقول هكذا يتم اجراء مقابلات للناجحين في الامتحان لاختيار الأفضل من بينهم للتعيين.

فأمتحن من بعده يرد يقابله مش عارف أنا

الحقيقة الصحيح هكذا الأسس تتحدث الحقيقة أيضاً هذا أمر يخضع للأمور لشيء من الكيفية وقد يكون مزاجية، وحقيقة أنا أشيد في نقطة تتعلق بضبط التعيين على قواعد الأسس لغايات إنسانية وضعت أسس لتعيين الحالات الإنسانية لم تترك هذه الأسس هي أبناء الشهداء أربعة من العاطلين في الأسرة الواحدة يعين أحدهم أو ثلاث هذا حقيقة أساس جيد أيضاً والمعوقين لهم نصيب في الحالات الإنسانية هذا أساس لا شك أنه جيد من أسس التعيينات أو الأمور التي أشرت إليها هي ملاحظاتي على أسس التعيين، أرجو أن لا يكون هذا الكلام مجرد كلام وأن تؤخذ هذه الملاحظات بفرض صحتها يعين الاعتبار، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، استاذ عويدي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس، أنا لن أكون مطيلاً أنا دائماً شاد حيلي، سيدي حقيقة نتحدث عن أسس التعيينات وأرى المناقشين الكرام لم يتطرقوا إلى التعيين في الوظائف العليا وإنما في الطبقة العاملة من التوظيف ولم يتطرق أحد من الفئة الرابعة أيضاً، أنا اعتقد أن هنالك امرين هامين هما التوظيف عن طريق ديوان الخدمة المدنية والتوظيف أيضاً عن طريق القرار السياسي والتوظيف عن طريق مدراء الدوائر ووزراء الوزارات وهذه جميعاً يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند ذكر أسس التعيينات، أنا اعتقد أن المعمول به بديوان الخدمة المدنية حالياً

هكذا من الأشغال

يحتاج الى اعادة نظر من حيث وضع النقاط ذلك ان النظام المعمول به حالياً او الطريقة المتبعة حالياً تخلف لنا اشكالات كتواب من خلال توسط الناس لدينا وايضاً اعتقد انها تخلف اشكالات لا تقل عن ذلك مع الديوان ومع الحكومة ارى ان اقدمية التخرج يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار وكذلك عدد افراد الأسر الواحدة والحالة المادية لهذه الأسرة، هنالك بعض الأسر التي من خلال دفتر العائلة تبين ان الأسرة ممتدة وكبيرة وليس هنالك من معيل اوليس هنالك أنصدم من يعمل او يعيله ايضاً هنالك أسر هنالك عدد كبير منها عاطلين عن العمل نجد ثلاث أخوات واربع اخوان عاطلون جميعاً عن العمل فهذه قضايا انسانية يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار في تعليمات وترتيبات ديوان الخدمة المدنية، لانا ايضاً نحن جزء من هذا المجتمع ويجب ان يعطف كبيرنا على صغيرنا وغنيانا على فقيرنا ومسؤولنا على مرؤوسنا، انا ايضاً ارى ان موقع السكن او الموقع الجغرافي يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار لان ليست هنالك خدمات في البنية التحتية التي تتوفر في عمان ولا تتوفر في المناطق الأخرى ولا اعتقد ان من العدالة ان يكون كل شيء من حظ المدينة او من حظ اصحاب طبقة معينة او من اصحاب العمارات والبيارات يجب ان يتم التوزيع العادل على جميع فئات الشعب على هذه القضايا وبالتالي التوزيع الجغرافي والتوزيع الاجتماعي والأخذ بعين الاعتبار فئات الشعب يجب ان تكون ضمن الاسس بالنسبة للتعين في ديوان الخدمة المدنية، اتفق مع الزملاء باضافة نقاط بخدمة المعلم ولكن هنالك نقطة أخرى ايضاً ارجو ان تؤخذ بعين الاعتبار لدى الحكومة

اما في موضوع الفئة الرابعة فاعتقد ان هذا الامر يجب ان يستثنى من بلاغ سيادة رئيس الوزراء، لأن هناك تعطيل للمصالح العامة للدولة وللمواطنين، الفئة الرابعة يجب ان تكون من صلاحية الوزير، اما اذا الوزير او المدير اخل

بصلاحياته واساء باستعمال سلطته هناك قنوات كثيرة لمحاسنته على ذلك باعتقادي ان اي منا ايها السادة النواب يجد الخطوط الكثيرة للتعينات ضمن الفئة الرابعة وهي الآن موقوفة. لذلك معالي الرئيس ارى ما تحدثت به امراً كان يجب اطلاع المجلس عليه، وشكراً والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ عبد الحفيظ علاوي.

السيد عبد الحفيظ علاوي: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس

اني اقدر اهتمام الحكومة والمجلس بهذا الموضوع والذي يتعلق بالمواطنين وحقوقهم وكذلك الجهاز التنفيذي والذي يقوم على خدمة البلد بشكل عام لا شك ان هناك تحسناً كبيراً، ومراجعة للمشكلات والمتغيرات في اسس التعينات التي اعلنت للسنوات ٩٣/٩٤/٩٥ اذا كان ما نشر في الصحف يمثل حقيقة هذه الاسس حيث عدلت هذه الاسس لتحقيق العدالة وضمان استقرار الاقدية واعادة النظر في توزيع النقاط على مختلف عناصر عملية التعين حين اعطيت المقابلات فقط (٥) نقاط وهذا بنظري تطور ايجابي وهذا يعيد العنصر الشخصي الى حد ما.

كما ان النظر الى خريجي ما قبل ١٩٨٤، واعادة التعين لمن تركوا الخدمة عادوا الى الرغبة في ممارسة الوظيفة العامة يعتبر ايجابياً وان كنت افضل ان يعطى هؤلاء نسبة معينة ولا يترك ذلك لرغبة الوزارة او الدائرة امل تحسين تلك الآلية

وتحديدها.

وكذلك فيما يتعلق باولوية التوزيع الجغرافي جاء النص عاماً فيما يتعلق بالدوائر والوزارات على مستوى المملكة لكن النص جاء عاماً لا بد من آلية لتحديد كيفية تحقق العدالة ليستفيد منها الجميع وان يكون هناك سجل تراكمي لكل منطقة ولكل تخصص وكذلك فيما يتعلق بخريجي كليات المجتمع ارى تحديد نسبة معينة على الاقل لتعين خريجي ما قبل عام (٩٠) وهو عام تطبيق القانون المؤقت للتربية والتعليم او هو الفترة التي اعطيت كفرصة اخيرة هؤلاء في التنافس انني امل ان يتم تطبيق هذه الاسس بكل دقة وان نجد الآلية لتنفيذها وان تتم مراقبة ومتابعة ذلك بين الفترة والاخرى وفي النهاية اود طرح التوصيات التالية:

١- ان يعلن للجميع مركز كل طالب وظيفة وبشكل ثابت وبكل وسائل الاعلام ويمكن المواطن وبآلية ما من معرفة احقيتهم واين وصلت احقيتهم في التعين وان يشار في الاعلان في الصحف عن ترشيح طالب الوظائف واحقيتهم الحقيقية وان يتأكد كل طالب وثيقة بان دوره سيأتي في وقت ما العملية التي تجري الآن غائمة وضبابية ويسهل التلاعب بها، نأمل ان يتم تحديث ثلاث عناصر في هذه العملية:

١- الاسس وقد تم.

٢- الآلية وأؤكد عليها.

٣- الجهاز المشرف بأن يعاد النظر بين الفترة والفترة في الاجهزة المشرفة في هذه العملية للتأكد من حسن ادائها.

٤- الغاء الاستثناءات بين المناطق بمعنى

فاما ان تستثنى كل المناطق الريفية والبادية او ان يلغى الاستثناء ويكون ذلك على مستوى اداري معين اي على مستوى المحافظة او اللواء لتوحيد المسيرة لغايات اليقين ولكل المؤسسات والدوائر فلا يجوز ان تخصص منطقة واحدة ولمختلف الوزارات والدوائر في حين ان ابناء منطقة اخرى يتنافسون مع الجميع.

(٣) الغاء استثناءات بعض الوزارات والدوائر، ولا بد من انهاء مزاجية لجنة المقابلات خاصة ان هناك بعض الشكاوى من أنه يختار فلان ولا تختار فلان، لأن المواطنين جميعا متساوون ومؤهلهم معترف بها جميعا.

(٤) اقترح تقسيم فترة العشر سنوات الى ثلاث فئات: في الفئة الاولى: ١٩٨٤ - ١٩٨٧ بحيث يعين هذه الفئة جميعا وبمختلف اختصاصاتهم في التعيين.

الفئة الثانية: ١٩٨٨ - ١٩٩٠ بحيث تعين هذه الفئة بعد انتهاء الفئتين السابقتين الذكر.

(٥) لا بد من ضبط عملية تفريغ المعلومات داخل الكمبيوتر حيث يحصل عملية تلاعب في رصد المعلومات، وعندئذ امثلة في هذا الموضوع لا اود الحديث عنها الآن.

اذكر مثال واحد غريباً من كلية واحدة ويتخصص واحد ويسنة واحدة رياضية تربية، رياضة تربية واحد (٧٦) وواحد (٧٦ر٢)، عين الـ (٧٦) فلما راجع (٧٦ر٢) وبعد طبعاً جهد - والله يجزي خير الاخوان اللي تعاونوا معه في الديوان ايضاً لا يغبط الناس حقهم وجهدهم بغض النظر انه ضغط بستين وقيل له انه الذي

عين معه رياضة زائد تربية طفل وانت معك رياضة زائد تربية فأعطي خمس درجات فكان لحسن الحظ الشاب يحمل الوثيقة يعني المصدقين معه مصدقته ومصدقة زميله فلما قال له هذه مصدقين قالوا نحن غلطانين وعلى كل حال الاعتراف بالخطأ فضيلة.

(٦) التركيز على السيرة الذاتية، المؤهل والخبرة وتاريخ التخرج وأن يكون ترجيح اللجنة في حالة التساوي بين شخصين في هذا الموضوع.

(٧) اقترح ان يقوم ديوان الخدمة المدنية وديوان الرقابة والتفتيش وديوان المحاسبة مجتمعين بتدقيق اية قائمة للتعيينات.

(٨) لا بد من آلية لضبط عملية الوظائف بمقود.

(٩) لا بد من آلية لضبط عملية تعيينات المياومة والفئة الرابعة.

(١٠) اقترح ان تخصص ديوان الخدمة في متابعة قضايا المنطقة المعنية وان تمهد الى ادارة خاصة تسجل عملية طلبات الوظائف الجديدة ذلك في الشركات العامة والخاصة وان يكون هناك على شكل بنك وكذلك كمبيوتر مركزي بحيث يكون هناك مركز تشغيل دائم للمعلومات يستحدث فئة باستمرار ويكون هناك تحريك للعملية سواء في الدخول طالبي الوظائف او الخروج من هذا لكمبيوتر.

(١١) ان تحويل توصيات لجنة التربية والتعليم حول اسس التعيينات الى الجهات الحكومية ذات العلاقة.

(١٢) ان يستفاد من توصيات لجنة التربية والتعليم التي تعرضت لاسس التعيينات القيادية في وزارة التربية والتعليم وبقية الوزارات والدوائر، واقترح ان تكون هناك اسس ومعايير لتلك الوظائف ويتقدم كل من يرى في نفسه الكفاءة وان تكون هناك لجنة سرية من ديوان الخدمة المدنية وديوان الرقابة وديوان المحاسبة بالإضافة الى الدائرة المختصة بحيث تعطي هذه اللجنة الموصفات وعلى قرار ما تنسب للوزارة او لمجلس الوزراء ما تراه وفق تلك المعايير والاسس.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاستاذ عبد السلام فريجات.

السيد عبد السلام فريجات: شكراً معالي الرئيس.

ان موضوع التعيينات في الوظائف العامة والاسس التي تحكمها وعدم التمييز بين مواطن ومواطن هو من الموضوعات الاساسية التي يجب ان تتجرم الى واقع ملموس دون تجاوز او افتات على حق اي مواطن مهما كانت الاسباب وتحت اي خطأ او اسلوب من اساليب التربية التي تؤدي بالنتيجة الى سلب الحق الى اي مواطن واعطاءه بالتالي لاي اخ من اخوانه في هذا المكان او ذلك.

الامر الاخر الذي اريد ان اتطرق له وهو ما سبقي وتكلم به معالي الأخ سليم الزعبي هو الامر الدستوري في موضوع هذه الاسس، ان نصوص الدستور معالي الرئيس الاخوة الزملاء

تقول بأن الاردنيين سواء لا تميز بينهم في الحقوق والواجبات، وان اختلفوا في العرق او اللغة او الدين وعلى الدولة ان تكفل لهم العمل والتعليم ضمن امكانياتها ونحن لا نطلب الآن شيئاً خارج الامكانيات وانما نطلب ان توضع اسس ومعايير في حدود ما هو ممكن وعادل وعليها ان تكفل الطمأنينة وتكافل الفرص لجميع الاردنيين، هذه هي احكام الدستور التي يجب ان نحكم اليها ولضمان اكبر قدر من الموضوعية في قضايا التعيينات وحتى لا يترك حق تقرير المصير بأي متقدم بوظيفة لمزاجية الشخص المسؤول في المواقع الادارية.

- ونحن نعلم مدى الخلل والشللية التي تنخر في جسمها - فانه لا بد من وضع الضوابط سلفاً واحكام الاسس والقواعد لعملية التعيين بشكل واضح ومبسط لتكون مفهومة للجميع وفي متناول اليد لكل من يريد الاطلاع عليها ومعرفة مضمونها، من هنا وانطلاقاً من هذه المفاهيم نبدي ملاحظاتنا الهادفة على قواعد واسس التعيينات سواء ما كان مقرأ في السابق لعامي ٩٢/٩٣ او ما اقر حديثاً لاعوام (٩٣/٩٤/٩٥).

ونظراً لشدة التعقيدات التي انطوت عليها تلك الاسس القديمة والحديثة، هذه الاسس تحتاج الى من يفسرها ولا يستطيع الشخص العادي ان يفهمها حتى الذين يطبقونها يخطئون حتى هذا التاريخ.

لذلك اقتصر من خلال الاسس التفصيلية المعتمدة في هذه الاسس ان ننظر سوياً في المعايير التي وضعت الى الشواغل في الوظائف

العامة وهي كما وضعت في الاسس وهي مقسمة الى معايير ثلاثة:-

المعيار الاول: المؤهل العلمي وله (٣٠) نقطة في الاسس الجديدة و(٤٠) نقطة في القديمة موزعة حسب تدرج التقدير في الشهادة: ممتاز / جيد جداً / جيد / مقبول / متوسط (كما اضيف في الجديد)، يلاحظ هنا ان المؤهل العلمي عندما نص عليه في الدستور هو لتمييز مؤهل على مؤهل وليس لتمييز ابناء المؤهل الواحد على بعضهم يأتي في التقدير التقدير هنا وضع له حالة ازدواجية، وضعت له على نقاط في التفوق حسب الشهادة ممتاز جيد جداً... الخ. ووضع له معيار اخر اضافة الى ذلك كله (٢٠) علامة ما سمي بالجدارة والكفاءة.

انا لا ادري كيف يميز بين الجدارة والكفاءة اذا كانت الشهادة العلمية تقول بأن هذا تقديره ممتاز وهذا تقديره مقبول، نعطي لهذا نقاط ثم ناتي ونقول هناك جداره اخرى ما هي الجدارة الاخرى، ونعطيها (٢٠) علامة او عشرين نقطة مفتوحة، صحيح انه هناك نصوص ما يقول ان هناك امتحانات تنافسية، وهناك مقابلات ومشكلة من لجان، لكن نحن نعلم ماذا يتدخل في هذه الامتحانات وماذا يحصل في المقابلات من مراعاة هذا الطرف او ذلك.

اذن هذه ليست اسس عادية الحقيقة الاقدمية معالي الرئيس وضع لها (٥٠) نقطة موزعة على (١٠) سنوات، كيف نجعل ابناء (١٠) سنوات يتنافسون دفعة واحدة هذا ليس مقرأ لا في اي مجال من المجالات نحن نأخذ

مثالاً الجامعات الاردنية، الجامعات الاردنية تقبل الطلب بتنافس خلال سنة واحدة وترك هامشاً صغيراً نسبة معينة لابناء السنة السابقة.

اما ان يتم التنافس بين ابناء خريجي (١٠) سنوات دفعة واحدة، فهذا امر فيه ظلم كثير وفيه احباط للنمو هناك من يعين وهو على مقاعد الدراسة لا يزال لم يتسلم شهادته من الجامعة تتحقق له فرصة التعيين بينما هناك شخص اخر من نفس التخصص ويضي عليه (١٠) سنوات دون ان يعين، ثم انا لا ادري كيف يعطى هذا (خمس) نقاط على الفرق بين التقدير هذا التقدير او ذلك مع ان الفرق بين هذا التقدير بين ممتاز مثلاً هنا حسب التعليمات، الممتاز يبدأ من (٨٥) الجيد جداً يبدأ ب (٨٤) اذا حصل على علامة واحدة تميزه (٥) نقاط، كيف وضعنا هذا؟ او كيف فكرنا به حقيقة؟ فالأقدمية حقيقة يجب ان تعطى الأولوية الاساسية وان يكون التنافس، الاصل بالتنافس ان يكون بين ابناء السنة الواحدة لا بين ابناء عشر سنوات متوالية لأن الزمن يتغير والمعدلات تتغير والجامعات حتى الجامعات ايضاً في هذا الموضوع التقديرات، كيف حصرنا التقديرات بالممتاز والجيد والجيد جداً؟ اعطينا لكل تقدير نقاط معينة ونحن نعلم ان الجامعة السورية مثلاً لا تعطي تقديرات عالية مع ان خريجها قد يكونوا افضل من غيرها من الجامعات ومع ذلك يأتي شخص من جامعة اخرى ويحصل تقديراً جيد جداً او ممتاز وهو اقل علماً من غيره ومع ذلك يقدم على غيره بخمس نقاط، الاصل ان نلجئ ابتداءً الى الاقدمية والتنافس بالاقدمية بالسنوات عند التساوي يصار الى موضوع

التقديرات او موضوع الكفاءة كما اشير اليها حقيقة في هذا الموضوع، يا سيد هناك الحقيقة على موضوع هذه الاسس، المقابلة الشخصية تكلم عنها بعض الزملاء ولا ارى ان اطيل عنها وهي واضحة للجميع المقابلة الشخصية هي المقتل الرئيسي لأي اسس او قواعد هذه هي التي يجري فيها التلاعب وهي التي تقدم هذا على ذلك لذلك انا اقترح شطبها نهائياً من هذا الموضوع ويكتفي بتقدير الشهادة طالما اردنا ان نضع للشهادة تقدير، لأن هذا هو معيار الكفاءة ايضاً فان نراوح معيار الكفاءة هذا خطأ جسيم ايضاً الحقيقة.

معالي الرئيس،

هذه بعض الاضواء الحقيقة على الجانب الفني التخصصي لتكمن القواعد اما الجانب العام وهو الجانب الاجتماعي ايضاً فيها فاني اوجز الاشارة اليه ايضاً بموضوع بما يلي حول موضوع التوزيع الجغرافي، انا لا اختلف كثيراً مع زملائي على وجود ان يكون هناك اساس مقبول لمبدأ التوزيع الجغرافي اما ان يفتح على مصراعيه ودون ضوابط عندئذ سيأتي الحلل، انا افهم انه عندما يتساوى شخصان سواء في اقدمية التخرج او في اقدمياتها فإذا كان هذا من هذه المنطقة الجغرافية يفضل حتى يستفيد، اما انا لا افهم كيف تعطى الأولوية لأن منطقة معينة قبل زميله المتخرج قبله بعشر سنوات؟

ونحن نقول نحن بلد واحد والدستور واحد هذه مخالفه دستورية جسيمة ان نتركها بهذه الصورة حقيقة ولهذا الاسباب، انا اقترح حقيقة على المجلس الكريم ان يتخذ قراراً

بالتوصية الى الحكومية الموقرة بالغاء تطبيق هذه التعيينات واعادة النظر فيها على ضوء الملاحظات التي ابدت وحتى تكون قريبة من العدالة، ايضاً قريبة من تحقيق احكام الدستور وارجو من الحكومة الموقرة ان تأخذ ما ابدته من ملاحظات بالحمد الحسن المادف الى الاصلاح واقامة التوازن العادل بين اسرة الحسين الواحدة، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، استاذ عيسى الريموني.

السيد عيسى الريموني: والله معالي الرئيس بعد الكلمات التي تعددت من اخوانا في حديثهم عن كل الاسس استعرضت كلمتي لم اجد شيء بقي ان اتحدث عنه وكوني لا اكرر ما سبقني فيه من زملائي فأنا اسحب كلمتي، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ احمد عتاب.

الدكتور احمد عتاب: شكراً معالي الرئيس، عفواً ساكون مختصراً.

احتفالات القروض والسلاسل في التعميمات وعدم ملاحقة رؤساء الحكومات السابقة لها في الماضي جعلت من دولة رئيس الوزراء على ما اظن الآن بل وحفزته الى ان يلاحق هذه القروض والاعادة اذ جاء بمسؤولين جدد لديوان الخدمة المدنية والذين وضعوا مشكوريين اسس جديدة للتعيينات والتي يمكن بها امكانيات معالجة بعض المسائل والحالات المزمنة والانسانية انها وان كانت تميز قادة بسبب حجم البطالة بان تكون علاج

هكذا من الأهل

سحري الا ان ايقاد الشمعة خير من لعن الظلم والظلام انها قد لا تعطى الحياة الكريمة لكل بل قد تمنح لكن الموت خصوصاً للمظلومين انها محاولة للاسكاف بالظلم وترك الظالم بالطبع وهذه طبعاً خطوة ايجابية للامام وعليه فانا اتمنى على ديوان الخدمة ان تؤكد من خلال اطلاق يد هذا الديوان في وضع اسس تعيينات منصبة ومعقولة ومقبولة بان تجمع بين التقدم المؤهل المدعوم وغير المدعوم وبين اصحاب المظالم والمحتاجين الزميين من خلال حساب رياضي واختلافي اتمنى لديوان الخدمة ان تهدي الى الحل السليم في انصاف الجميع والذي عجزت عنه الحكومات السابقة وحتى القضاء حتى يأخذ على عاتقه الوصول الى المؤهل والمظلوم والمنطقة والمنطق.

هناك سبل كثيرة يستطيع ديوان الخدمة برئيسه الجديد ان ينجح بمهمته وذلك من خلال مراقبة الوزارة والتعاون معها كالصحة والتربية والتنمية بالتعرف على المؤهلات والاحتياجات والمظالم المزمنة كما ذكرت اتمنى ان يكون في لجنة المقابلة لطلب المتقدم احد القضاة او احد رؤساء النقابات الى جانب اعضاء اللجنة المشرفة وكذلك اعلانات من خلال الصحف بالوظائف المتاحة والاختصاص وادوار اصحاب الطلبات في ديوان الخدمة. والسلام، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ تسليم عبيدات.

الدكتور قسم عبيدات: شكراً معالي الرئيس، اود ان ابدي بعض الملاحظات الآتية والتي ذكرت من بعض الزملاء ولكنني ليس من

قبيل التكرار ولكن من قبيل التنبيه والأصرار عليها فينبه الى ما يلي:-

أولاً:- اخذ موضوع الأقدمية الذي لمح له بعض الزملاء بعين الاعتبار واعطاه الأولوية، اذا انني اعرف حالات عديدة خرجي سنة ٨٢، ٨١، ٨٤ لا يزالون عاطلين عن العمل واعتقد ان رئيس ديوان الخدمة المدنية يعلم ذلك وعنده نماذج كثيرة منها.

ثانياً:- انا اختلف بعض الزملاء الذين لمحو الى عدم عدالة التوزيع الجغرافي انا مع التقسيمات الجغرافية وهذا ليس مخالفاً للدستور بل العكس انا مع اعطاء كل لواء وكل قضاء نسبة مئوية محددة تحسم من نسب المحافظات ولا اجد ضيراً في ذلك ولا خروج عن الدستور وهذه نقطة مهمة جداً اذ ان كثيراً من الأولوية والأفضية كانت تعاني من نقص في التعيينات لان ابائنا كانوا يجرمون من التعيينات وكان يعين او ينقل اناس من خارج هذه الأولوية ومن خارج هذه الأفضية والاحتياجات كانت كثيرة واتمنى مراراً ونهناً لها في مناسبات عديدة.

الملاحظة التالية قضية خدمة العلم، انا ايضاً اشد ولا بد هناك احتجاجات كثيرة من بعض الشباب الذين ادو خدمة العلم وعين زملاء لهم تخرجوا معهم في نفس السنة لم يادوا خدمة العلم وهضمت حقوقهم وقد نهنا بملكرات عديدة الى هذا الموضوع هذا موضوع هام يجب اخذه بعين الاعتبار يجب اعطاء هؤلاء المواطنين من ابائنا الأولوية اذ لا ادري كيف تعطى أولوية لأنسان لم يخدم خدمة العلم ويخدم فيها الذي ادو هذه الخدمة.

الملاحظة الأخرى، الحالات الانسانية لا اود التعليق عليها وهي من الاسس الجيدة اذا اتبعت بعدالة وانصاف. الملاحظة الأخرى انا اصبر واخالف بعض الزملاء حول النقطة نقطة اعتبرها جوهرية الا وهي التقدير عند المقابلة هذه يجب ان نصر هذه نقطة اساسية يجب ان نصر عليها، اذ ان كثيراً من الذين يتخرجون لا يملكون المعلومات العامة البسيطة، اعتقد ان احسنت هذه النقطة فهي جدية حقيقة بالبحث والاهتمام وانا اصبر على ابائنا، اما قضية المؤهل العلمي حقيقة انا الاخ ابو بسام لا اعتقد كيف لا نقارن بين ابائنا الذين يتخرجون في نفس السنة او في نفس التخصص يجب ان نقارن لا يمكن ان اعطي نفس الامتيازات لأنسان مؤهل وهو امتياز وتقدير جيد جداً واساويه بأنسان تقديره مقبول هذه قاعدة مرفوضة وفيها ظلم كبير جداً هذه بعض الملاحظات التي كنت اود ان اذكرها اكتفي بذلك، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الأستاذ محمد المرعر.

السيد محمد المرعر: معالي الرئيس الاخوة النواب.

اذا كان الاردنيون متساوون في الحقوق والواجبات فهناك مناطق، البادية كانت مظلومة في التعليم ولا تزال، لعشرات سنين خلت لظروف كثيرة، وللان اكثر المعلمين والتعيينات فيها يأتون من مناطق اخرى. واصبحت هذه مناطق تجارية، حيث اصبحت محطات مرحلية في اكثر الاوقات لتتقلات المعلمين، وانعكس هذا السلوك الإداري على تقسيمات الطلاب وتسبب في عدم اكمال الاكثرية لدراساتهم،

والآن هذه المناطق تعاني من ضعف في التدريس وضعف في الخريجين، وعلى الوطن والحكومة ان تحمل هذه الظاهرة وتعين الخريجين من ابناء هذه المناطق في مختلف دوائر الحكومة وفي التربية والتعليم، حيث العدالة التي نطلبها في تكافؤ الفرص للجميع يجب ان يقابلها فرص اخرى من العدالة في التعليم ونوعية المعلمين والوسائل التعليمية وحتى يستقر التعليم هناك فيعرف الطالب معلماً او معلمين في المادة لا عشرات المعلمين الذين يأتون ويخرجون من قرى البادية بين مطالب بالنقل ومغادر عشرات الكيلومترات لينام في قريته ويعود في اليوم الثاني ليقطع الوقت بين السفر والمراجعة، ويبقى الضحية ابناء البادية ومستقبلهم وذلك لعدم تعيين الخريجين كما قلت من ابناء البادية واتاحة الفرص لهم لدخول الجامعات ولتهيئة عدد منهم في التخصصات التي تحتاجها تلك المناطق واطلب ان تعتبر هذه المناطق مناطق محصورة لأجل تعيين ابناء البادية حسب مناطقهم. حتى يكون هناك عدالة بنسبة المعينين للسكان اي ان يكون نسبة لكل منطقة من مناطق البادية. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، اخر المتحدثين الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير:

بسم الله الرحمن الرحيم. بداية اود ان ابين ان الدستور لا ينبغي ان نجعله مشجياً نعلق عليه كثيراً من التجاوزات التي تمت في تعيينات الموظفين، فان الدستور يساوي بين المواطنين وهذا امر طبيعي لكن اية مساواة نتحدث عنها، هل نساهي الأمي بالمتعلم، هل نساهي انساناً ليس مؤهلاً لوظيفة

هكذا من أهل

لذلك مهما حاولنا النقاش في الاسس فسيبقى بحثنا نظرياً ومحضاً لكن الأهم هو من سيطبق هذا القانون، ومن سيطبق هذه الاسس التي ستعتمد.

باعتقادي ان المزاجية متوفرة وموجودة فلقد اعطي وزير ما نسبة (٢٠٪) استثناء ليعين كما يريد فجاءت قائمة تعيينه من منطقته بعينها دون ان يعطي مواطن اخر حقه او جزءاً من حقه، ولذلك انا اخشى من بوابة الاستثناءات هذه ان تستغل بما يضر، ولذلك اذا أمنا بأن القضاء يجب ان يكون من قضاة متعددين ومرحلية ايضاً متعددة فقط لتوخي العدالة فلماذا لا تتبع نفس الاسلوب والمنهج حتى بالتعيينات ايضاً؟ فلماذا نحصر قضية الحالات الاستثنائية بقرار بشخص بعينه يتخذ هذا القرار، وانا على اطلاع ان مسؤولاً في الديوان قد قدم قائمة بالحالات الانسانية منها ابناء وبنات وزراء واغنياء ومتفلسين وعينوا على اهم حالات انسانية، هذا باعتقادي من اخطر القضايا والامور. وما دمنا نناقش قضية الاسس.

الأمر الثالث :- وهذا الذي تناقشه معالي الرئيس في هذه الجلسة هو ما هو دور النائب عندما يطرح هذه القضايا؟ وقد اشار اليها بعض الزملاء انا اعتقد انها ستلهي ادراج الرياح خاصة وانها جاءت عقب انتهاء الدورة العادية الاخيرة لهذا المجلس (حللوا له).

ولذلك ستبقى الاسس التي قررها مجلس الوزراء هي المعتمدة فقط وهي اتاحه فرصة امام النائب ان ينفس عن مكبوتته وان يقول ما في قلبه

معينة بأنسان قد تأهل لها؟ ان مراعاة الفروق بين المواطنين من حيث التأهيل والامكانيات والقدرات هو منسجم مع القاعدة الدستورية لضرورة مراعاة المساواة بين المواطنين، لذلك لا حرج ان تحدثنا عن الاسس التي اعتمدت في التعيين واوجدت شيئاً من الفوارق بين من هو اول ومن ليست له الاولوية فليس هذا معارض للدستور ولا يمكن ان يكون الدستور عندئذ آليه حادة جامدة تجعل الطويل كالفصير وتجعل الغني كالفقير وتعجل المتعلم كالجاهل، (يرفع الله الذين امنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات) فلا بد ان نراعي هذه القضايا عند مناقشتنا للاسس.

النقطة الثانية :- لقد وضعت اسس من قبل واضفي عليها صفة النزاهة والعدالة، ولكنها ابرزت مع الايام تجاوزات خطيرة جداً، ومن اسف ان هذه التجاوزات تجبر على حساب هذه الاسس فابن الخلل في الاسس ام في من يطبق الاسس انا ارى ان الاسس مستصاغ دائماً بصياغة قياسية ومثالية جيدة، ولكننا ندرك ايضاً ان طبيعة الصياغة تفتح مجالاً للمتحايل ان يتحايل على هذه الاسس، ولذلك ازمنا ازمة اخلاق وليست ازمة قوانين وتشريعات ونظم.

اننا نعيش ازمة مسؤول لا يراعي ضميره ودينه وامته في التعيينات، ولذلك يخضع الاسس لاهوائه ورغائبه والا كيف نفسر تعيين موظفة قبل ان تتخرج بثلاث شهور، اية اسس هذه التي اعتمدت الا انها بوابة الاستثناء التي استثنى مجلس الأمة من مراعاة الاسس والقواعد فنحن نعيش الآن ازمة اخلاق وازمة موظف لا يراعي الضمير والله والوطن.

ان يسدوا الرمح فلماذا لا نعطي ابنه في التعيين اولوية حتى نعمل نوع من التكافؤ معيشياً بين افراد الوطن.

ابناء الشهداء منصوص على استثنائهم لكنني اراعي ايضاً انه ابن الشهيد اذا كان محتاجاً يعطى الاولوية، هناك ابناء شهداء لكنهم (زناجيل) ليس له لزوم ان نعطي اولوية على غيره، التركيز على ابناء الريف والبادية والمخيمات لان هذه فئات مسحوقة وفئات مظلومة يجب ان تنصف، وباعتقادي انها عاشت فترات نسيان متعمد او احياناً غير متعمد لذلك يجب ان تنصف الآن وتعطي شيئاً من حقها.

ان لا ينفرد بقرار التنسب في الحالات الانسانية شخص بعينه ولا لجنة من دائرة بعينها بل يجب ان تكون لجنة ومن قطاعات متعددة وتحت مراقبة مجلس النواب حتى تكون حالات انسانية حقاً وليست تجاوزاً، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الآن استمعنا الى عدد كبير من الاخوة حول الاسس في التعيينات وهذا النقاش جاء تحت باب نقاش وتبادل الرأي وليس فيه قرار من الاخوان الذين وصفوا، هو نقاش وتبادل الرأي في هذا الموضوع، ليس فيه قرار ولهذا ان كان هناك اي ملاحظة اخرى نستمتع اليها من باب عرض الرأي وتبادل الرأي مع الحكومة.

سيادة رئيس الوزراء تفضل.

سيادة رئيس الوزراء: معالي الرئيس. على ضوء ما استمعنا من الاخوة النواب خلال هذا النقاش المفيد فان الحكومة ستولي اهتمام وجهات النظر المختلفة وستصل على

وما في نفسه، واذا كان كلامنا في هذا الاطار فباعتقادي اننا نضيق وقتاً لا طائل تحته، لكنني وان كنت اؤمن باننا نضيق وقتاً فأسمحوا لي ان اضيق من وقتكم دقائق معدودة ابين بعض الاسس التي اراها ضرورية عند التعيينات، ارى ان توزع الوظائف على خريجي العشر سنوات بنسبة (٥٪) تزيد (١٪) عن كل سنة، (٥٪) ٨٤، (٦٪) ٨٥ (٧٪) . . . الى نهاية هذا العام يكون عندنا (٩٥٪) ويبقى (٥٪) هي للحالات الانسانية التي نصت عليها الاسس وعندئذ سينال الجميع حقهم واعطيت ابن (٨٤) بنسبة ٥٪ بينما خريج (٩٣) يأخذ ١٥٪ ذلك لانه (نظام نايم على وذه) كما يقال من عام (٨٤) هو ما كان نائماً في الواقع كان يشتغل وله مكان اخر يشتغل فيه لذلك اعطيناه ٥٪ فقط بينما نعطي خريجي عام (٩٤) و(٩٣) بنسبة اعل حتى حقه يأخذ حقه في هذا المجتمع.

ثانياً :- مراعاة المعيل عندنا في هذا الوطن عائلات كدحت اعواماً حتى خرجت وليدها الاول وليس لها من معيل بعد الله الا هذا الخريج، فهل انا ادخله منافساً مع ابن الغني وابن التاجر الكبير بحجة انه تخرج قبله بعام هذا معيل لعائلة وانا ارجو ان لا يصنف المعيل تحت قائمة الحالات الانسانية، بل يجب ان يصنف على انه اولي في التعيين في الوظائف العامة ممن يجد فرص للعمل في مجالات اخرى مراعاة الحالات الاقتصادية لعائلة طالب الوظيفة ايضاً هناك غني عنده امكانية لايجاد فرص عمل لابنه ميسور الحال، ولكن هذا رجل دخله محدود هذا المعيل هذا الأب عنده عشر اولاد مثلاً او عنده ثمانية أو سبعة، ولكن لا يستطيع ان يعلمهم الا

هكذا من أهل

تقييمها والاستفادة منها ما أمكن ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لكم ، البند الذي يليه السيد الأمين العام .

السيد الأمين العام :

٦- جلسة خاصة .

معالي رئيس المجلس : اوردنا على جدول الأعمال نقطة اتوقع انها تحتاج الى اكثر من هذا

الوقت المتبقي ولهذا سيحدد لها موقع اخر في جلسة اخرى ان شاء الله ، البند الذي يليه السيد الأمين العام .

السيد الأمين العام :

٨- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

معالي رئيس المجلس : تعقد الجلسة القادمة يوم غد الاثنين الساعة العاشرة صباحاً وترفع الجلسة .

* رفعت الجلسة *

امين عام مجلس الأمة

صالح الزعبي

معالي رئيس مجلس النواب

د . عبد اللطيف عريبات

هكذا من المأهول